



إشكالية التربية على حقوق الإنسان في النظام التعليمي الكويتي آراء وتطلعات أعضاء الهيئة التعليمية

د. علي أسعد وطفة*

د. خالد مجبل الرميضي**

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في مواقف المعلمين واتجاهاتهم نحو التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية المعاصرة. وقد أجريت الدراسة على عينة وطنية كبيرة ممثلة بلغت ١٨٠٧ من مختلف المحافظات الكويتية ومختلف المراحل التعليمية. وقد بلغ عدد المعلمين في العينة ٣٨,٣٩٪ مقابل ٦١,٧٪ للمعلمات. اعتمد البحث المنهج الوصفي في تحليل مواقف المعلمين واتجاهاتهم من واقع تدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية. ومن أجل هذه الغاية صممت استبانة محكمة لدراسة هذا الواقع والكشف عن جوانبه المختلفة. وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج تتمثل في وجود نزعة كبيرة عند المعلمين لتدريس حقوق الإنسان والدستور الكويتي في المدارس الكويتية وقد بينت نتائج الدراسة أيضاً أن أغلب أفراد العينة يرون ضرورة تخصيص تدريس حقوق الإنسان سواء عبر مقرر مستقل أو إدماج هذه الحقوق في المناهج المدرسية ولا سيما مناهج العلوم الاجتماعية. وقد تأثرت إجابات أفراد العينة تأثراً إحصائياً جوهرياً بعدد من المتغيرات المستقلة، ورُفض عدد من الفروض الصفرية لصالح الفروض البديلة، وقد شمل هذا ٣٨٪ من الفروض الصفرية التي اعتمدت في البحث.

كما أن الدراسة قد خرجت بعدد مهم من التوصيات المتعلقة بنتائج الدراسة وبطبيعة تدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية المعاصرة.

* دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة كان، فرنسا، عام ١٩٨٩م، وأستاذ مساعد بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت.

** دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة مانشستر، بريطانيا، عام ٢٠٠٠م، ومدرس بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت.

مقدمة:

تشهد اليوم مسألة التربية على حقوق الإنسان وإدماج المضامين الإنسانية لحقوق الإنسان حضوراً كبيراً في مختلف المحافل العلمية والسياسية في العالم المعاصر. ويأتي الاهتمام المتنامي اليوم بقضية التربية على حقوق الإنسان تحت تأثير الأحداث الدموية التي تشهد تنامياً لا حدود له في مختلف أنحاء العالم^(١). فعلى الرغم من تضخم الأجهزة الأمنية الرادعة في العالم إلى أقصى ما يمكن للمرء أن يتصوره تكنولوجياً وعلمياً وعسكرياً، فإن ذلك كله لم يستطع أن يمنع الانتشار السرطاني للعنف والجريمة والإرهاب في مختلف أنحاء العالم، حيث يشهد الواقع سقوط آلاف الأبرياء كل عام تحت تأثير العنف والإرهاب المنظم الذي ينتشر ويتسع ويتضخم باستمرار.

وإزاء هذه الأحداث الجسيمة ولدت عقيدة تربوية معاصرة ترى أن التربية وحدها يمكنها أن تقف في وجه المدّ الهائل لموجات العنف والإرهاب في العالم، حيث بدأ الساسة والمفكرون من مختلف المشارب والاتجاهات يقتنعون اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن التربية يمكنها أن تكون القاعدة الأساسية والمنصة المحكمة لمواجهة العنف والإرهاب وطفرة الدماء. لقد أصبح واضحاً أن التربية يمكنها - إذا ما وجدت معينها التربوي من أساليب وتقنيات ومنهجيات - أن تحصن الأجيال ضد العنف والتطرف والإرهاب^(٢). وتؤكد أيضاً أنه من الضروري العمل على غرس بذور التسامح وحقوق الإنسان في المدرسة لتنشئة أجيال تمانع العنف وترفض كل أشكال القهر والتسلط وسفك الدماء.

لقد أدرك الساسة والمفكرون من مختلف المشارب والمنازع أن حقوق

(١) Andreopoulos, George J. (1997), and Richard Pierre Claude, eds. Human Rights Education for the Twenty-first Century. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

(٢) Brown, Margot. (2000), Our World, Our Rights: Teaching About Rights and Responsibilities in the Elementary School. New York: Amnesty International USA.

الإنسان لا يمكن تأصيلها إلا من خلال التربية التي تمنحها حضوراً قيمياً في عقول الناس ووجدانهم. ذلك أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تعطي ثمارها عبر اللوائح والقوانين النازمة لها؛ ومن ثم فإن هذه الحقوق يجب أن تتأصل وتتجذر في الأعماق الوجدانية للإنسان؛ كي تصبح حقيقة سلوكية ضاربة في الحياة الاجتماعية والثقافية. فالتربية هي وحدها التي يمكنها أن تحول هذه الحقوق إلى طاقة ثقافية حيّة تفعل فعلها في عقول البشر وفي أنظمة إدراكهم وفي أنماط سلوكهم. وانطلاقاً من هذه الحقيقة التربوية، أخذت المجتمعات الإنسانية والدول العمل على تطوير أنظمتها التعليمية في اتجاه تأصيل حقوق الإنسان وقيم التسامح؛ وعلى هذا الأساس أيضاً تشهد الحياة التربوية في مختلف أنحاء المعمورة حركة دائبة في اتجاه بناء منهجيات جديدة لتعليم حقوق الإنسان واستدماجها في مختلف مناحي الحياة التربوية والتعليمية.

وفي المستوى العربي، يلاحظ المراقبون أن الأنظمة التربوية في العالم العربي تعاني غياباً واضحاً للتربية على حقوق الإنسان، وما تزال هذه التجربة تتلمس خطواتها الأولى في بعض البلدان العربية التي تتبنى توجهات ديمقراطية. حيث يبدو غياب التربية على حقوق الإنسان انعكاساً لتصلب الأنظمة الشمولية التي تمنع أية محاولة لإدخال حقوق الإنسان إلى مدارسها ومؤسساتها. أما الدول العربية التي تخطط لإدماج حقوق الإنسان في مناهجها فتقوم بذلك تحت تأثير الأحداث العالمية المشبعة بأحداث العنف والإرهاب، وتحت ضغط توجه عالمي يعمل على تأصيل ثقافة السلام لحماية المجتمعات الإنسانية من مخاطر التطرف والعنف والإرهاب العالمي.

فالمدرسة في الدول العربية غير الديمقراطية تعمل على تعزيز الأيديولوجيات الشمولية للأنظمة السياسية القائمة، وهي في دائرة هذا التوجه الأيديولوجي يمتنع عليها التفكير في تعليم حقوق الإنسان أو الترويج لها؛ كون حقوق الإنسان تشكل "تابو" تربوياً أو خطأ أحمر يهدد الأنظمة السياسية الشمولية القائمة، وهي دعوة صريحة إلى تبني القيم الديمقراطية والحقوق السياسية للمواطن، وبناء أنظمة سياسية ديمقراطية عادلة.

فالحياة التربوية العربية في الدول العربية الشمولية مفرغة من المضامين الحقوقية والديموقراطية، وهذه هي الحقيقة التي تؤكدتها أغلب الدراسات التربوية الجارية في هذا الاتجاه. فالمدرسة "مؤسسة سلطوية لا تشجع عملية التسامح، وهي انعكاس للسلطة السياسية في أي بلد، وهي بدورها تقوم بتنشئة الأطفال بما يؤكد قيم هذه السلطة وتطلعاتها"^(٣). وفي مجال تأكيد وضعية التشبع بالعنف فإن مناهجنا التربوية - كما يقول أحد الباحثين - "مشبعة بمفاهيم الحرب، والدمار، والعداوة، والبغضاء، والعنف، والظلم، والكرهية"^(٤). وهذا يعني أن المدرسة أداة لإعادة إنتاج الأمر الواقع بكل سلبياته واختناقاته التعصبية لصالح النخبة المهيمنة^(٥). ومن ثم فهناك "أجيال قد تمت تربيتها في أجواء غير ديموقراطية، فانتقل القمع إلى الشخصية الإنسانية التي باتت مع الزمن مروّضة من أجل البقاء بعيداً عن الاضطهاد"^(٦). ثم إن المدرسة العربية تسعى إلى إحراز مبدأ الطاعة العمياء والمحافظة على قيم المجتمع ومعاييرها التي تحافظ على وضعية القهر الاجتماعي؛ فجزء كبير مما يتعلمه التلميذ ليس له علاقة بمحتويات الدروس وإنما يقصد به طلب الطاعة المطلقة وجعل التلميذ يستهلك استهلاكاً سلبياً كل التحيزات الدينية والقيمية والأيدولوجية التي يزرع بها أي مجتمع^(٧). فالفلسفة التربوية السائدة لا تتوافق مع القيم التي تتصل بحقوق الإنسان ومعايير السلام والحب والتسامح، كي تتم عملية إعادة إنتاج القهر والتسلط في

(٣) لبنى القاضي، (١٩٩٤م)، التسامح في التنشئة الاجتماعية للأطفال، ضمن: تربية التسامح وضرورة التكافل الاجتماعي، (ص ص ٩٣-١١٥)، الكتاب السنوي العاشر، ص ١٠٩.

(٤) قاسم الصراف، (١٩٩٥م)، المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية، مجلة التربية، عدد ١٣، إبريل / نيسان، (ص ص ٦-١٤).

(٥) خلدون حسن النقيب، (١٩٩٣م)، المشكل التربوي والثورة الصامتة، المستقبل العربي، عدد ١٧٤، آب / أغسطس، (ص ص ٦٧-٨٦)، ص ٨٣.

(٦) انظر المنار، (تموز / آب، ١٩٩٣م)، السنة ٧، العدد ٧٠، (ص ص ٢٦-٢٩).

(٧) المرجع السابق، ص ٧٠.

المجتمع. "إن وعي الآخر والاعتراف بوجوده وبشرعية هذا الوجود، ليس مفهوماً مجرداً، أو رومانسياً، ولا يمكنه أن يكون كذلك، وهذا الوعي لكي يتحقق، ولكي يكون مجدياً، لا بد له من أن يؤسس على تعليم التسامح وحقوق الإنسان التي تقرر كرامة البشر، وتضمن إمكانية ممارسة هذه الكرامة من خلال التمتع بحقوق واضحة غير قابلة للمصادرة أو الإلغاء، أو التعطيل، أو الانتقاص"^(٨).

أولاً - مشكلة البحث:

تشهد الحياة التربوية في الكويت نسقاً متكاملًا من الفعاليات الفكرية والنشاطات التربوية في اتجاه دفع الحياة التربوية ديموقراطياً إلى أفضل صيغها وتجلياتها. حيث يعول كثير من المهتمين بالشأن الديموقراطي في المجتمع الكويتي على المؤسسات التربوية والتعليمية لبناء أنساق قيمية ديموقراطية مناهضة لكل أشكال العنف والإرهاب. فالمجتمع الكويتي بقواه التقدمية الرافضة لكل مظاهر التعصب والإرهاب والتمييز بمختلف صيغه وتجلياته يعول اليوم على المؤسسات التربوية في تأسيس قيم إنسانية جديدة واقتلاع القيم التقليدية التعصبية بمختلف مضامينها التعصبية والظلامية.

وتتمثل المشكلة الأساسية للبحث الحالي في تعرف واقع المدرسة الكويتية ودورها في تعزيز قيم التسامح وتأسيس قيم حقوق الإنسان ومحاربة التعصب والإرهاب وقيم العنف. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل استطاعت هذه المدرسة أن ترسخ ثقافة حقوقية تسامحية وإنسانية قادرة على وضع المجتمع الكويتي على الطريق في اتجاه بناء مجتمع ديموقراطي تسوده قيم التسامح وحقوق الإنسان.

والسؤال الرئيس الذي يطرح نفسه معبراً عن هذه الإشكالية: هل استطاعت

(٨) حسن علي إبراهيم، (١٩٩٤ - ١٩٩٥م)، تربية التسامح وضرورات التكافل الاجتماعي، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر، الكويت، ص ١٦.

المدرسة الكويتية أن تشكل وعياً تربوياً بحقوق الإنسان ومواثيقها عند طلابها وروادها؟ وما واقع وأبعاد مسألة تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية؟ ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة ممنهجة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- ١ - هل تعزز المدرسة الكويتية حقوق الإنسان وتعلي من شأنها؟
- ٢ - هل تفتقر المناهج المدرسية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها؟
- ٣ - هل تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان؟

- ٤ - ما مستوى وعي الطلاب بالدستور الكويتي ومضامينه الحقوقية؟
- ٥ - هل يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة؟
- ٦ - هل هناك ما يمنع من تدريس حقوق الإنسان في المدرسة بوصفها ثقافة غربية؟

- ٧ - هل يجب تعليم حقوق الإنسان بوصفها ثقافة إسلامية فحسب؟
- ٨ - هل يجب تخصيص مادة مستقلة لتدريس حقوق الإنسان في المدرسة؟
- ٩ - هل يجب تدريس مضامين حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية؟
- ١٠ - هل هناك من فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات: الجنس، والجنسية، والمحافظة، والاختلاط المدرسي، والشهادة العلمية، على مواقف أفراد العينة من بنود المقياس؟

هذه الأسئلة المنهجية تشكل الإطار العام لإشكالية الدراسة التي تتمثل في التعرف ميدانياً وإحصائياً على مضامين القيم التسامحية والحقوقية واتجاهاتها في المناهج التربوية في المؤسسات التربوية للمجتمع الكويتي.

ثانياً - أهداف البحث وأهميته:

يهدف البحث الحالي إلى تقصي واقع حقوق الإنسان واتجاهاتها في المدرسة الكويتية المعاصرة، وذلك من خلال تشخيص الموقف التربوي للتعليم الكويتي المعاصر من حقوق الإنسان وقيمه المتنوعة، ومدى تمكّن المدرسة الكويتية المعاصرة من مواكبة حركة العصر في تأصيل حقوق الإنسان تربوياً

في نسق الحياة التربوية في المدرسة الكويتية، وكل ذلك من خلال آراء المعلمين والموجهين التربويين ومواقفهم إزاء حقوق الإنسان ومدى حضورها في فعاليات المدرسة ومناهجها وطرق عملها.

وتأتي أهمية البحث الحالي بوصفها الدراسة الطليعية في الكويت (على حد علم الباحثين) التي تبشر هذه القضية كشفاً وتحليلاً في مستويات متعددة: طلاب ومعلمين وإداريين وموجهين تربويين. ويضاف إلى ذلك كله أن هذه الدراسة تواكب المدّ العالمي التربوي الذي يتواصل في تأكيد التجارب والممارسات والاستراتيجيات التربوية التي تسعى إلى نشر حقوق الإنسان وتعزيزها في التعليم في مختلف أنواعه وفي مختلف بلدان العالم النامي والمتقدم.

ولا بد من الإشارة في هذا الخصوص إلى الجهود الكبيرة والمميزة التي تبذلها القيادة السياسية في الكويت من أجل إدخال حقوق الإنسان في النظام التعليمي، حيث قامت وزارة التربية بتشكيل لجنة وطنية تعمل على تطوير البرامج والأنظمة العلمية لإدخال حقوق الإنسان وتطويرها في نسق الحياة التربوية في النظام التعليمي في مدارس الكويت. وهذا يشكل أيضاً واحداً من عناصر أهمية هذه الدراسة التي تواكب الجهود الوطنية التي تأخذ منحى العمل على إرساء منهجية فعالة لتطوير تدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

ثالثاً - منهجية البحث:

تجري الدراسة وفقاً لمنهج البحث الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية. وتتمثل خطوات هذا المنهج - كما يعلنها ديوبولد فان دالين - في فحص الموقف المشكل، ومن ثم تحديد المشكلة ووضع الفروض، واختيار أساليب جمع البيانات وإعدادها، وتقنين أساليب جمع البيانات، وأخيراً وصف النتائج وتحليلها وتفسيرها^(٩).

(٩) ديوبولد ب فان دالين، (١٩٩٦م)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وسلمان الخضري الشيخ وطلعت منصور غبريال، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ص ٢٩٢ و ٢٩٣.

ويهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها، وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بها. وغني عن البيان أن هذا المنهج يستجيب لطبيعة القضية المطروحة التي تحتاج إلى خطة ميدانية يتم وفقاً لها تحديد الفروض، ويمكن من اختبار التساؤلات وفقاً لمعطيات البحث وعلى أساس الاختبارات الإحصائية القادرة على الفصل بين مختلف الجوانب الإشكالية للقضية المدروسة.

رابعاً - حدود البحث:

يمثل العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥م) الإطار الزمني لهذه الدراسة، وتمثل دولة الكويت بمحافظاتها المختلفة الإطار المكاني للدراسة. ويتحدد مجتمع الدراسة بأعضاء الهيئة التعليمية من مديرين ومعلمين وإداريين ومشرفين نفسيين واجتماعيين في النظام التعليمي الكويتي، وذلك من خلال بحث المتغيرات التالية: الجنس، والاختصاص العلمي، والمحافظة، ونوع المدرسة، والشهادة العلمية التي يحملها المعلمون.

خامساً - مصطلحات البحث ومفاهيمه:

١- في مفهوم حقوق الإنسان:

ظهرت فكرة حقوق الإنسان بصورة منظمة ومتكاملة لأول مرة في التاريخ خلال إعلان الاستقلال الأمريكي في ٤ تموز عام ١٧٧٦م حيث تضمن هذا الإعلان الحقوق التالية: حق الحياة، والحرية ومبدأ المساواة، وحق المشاركة السياسية وحق الرقابة الشعبية على الحكومة. ولاحقاً تضمن الدستور الأمريكي بعد الاستقلال عام ١٧٨٧م بعض حقوق الإنسان مثل: حرية الاعتقاد، وتحريم الرق والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وتعد الثورة الفرنسية ١٧٨٩م منعطفاً تاريخياً في تطور مفهوم حقوق الإنسان. وقد بدأ إعلان الثورة الفرنسية بالقول "يولد الناس أحراراً ومتساوين في الحقوق"، وأشارت هذه الوثيقة إلى حقوق المساواة، وضمان الحريات، والعدالة

الاجتماعية، وحق الملكية، وحق الأمن، والحق في محاربة الظلم والاضطهاد، وحق الشعب بالتصويت والانتخاب والتشريع... إلخ. وفي السياق التاريخي يلاحظ أن الدستور الفرنسي في مختلف تجلياته ينطلق من هذه الحقوق ويتضمنها.

وفي ١٨ حزيران يونيو ١٩٤٨م صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم صدقت عليه الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول ديسمبر سنة ١٩٤٨م. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو بيان حقوق الإنسان المقبول على أوسع نطاق في العالم، والرسالة الأساسية لذلك الإعلان هي أن لكل إنسان قيمة متأصلة. ويحدد الإعلان الحقوق الأساسية لكل شخص في العالم بغض النظر عن عنصره أو لونه أو جنسه أو دينه أو رأيه السياسي، أو أي رأي آخر، أو أصله الوطني أو الاجتماعي، أو ثروته، أو مولده، أو أي وضع آخر. وينص الإعلان على أن تتعهد الحكومات بتأييد حقوق معينة، ليس فقط بالنسبة لمواطنيها، بل أيضاً بالنسبة لأشخاص في بلدان أخرى. وبعبارة أخرى، فإن الحدود الوطنية لا تمثل عائقاً أمام مساعدة الآخرين على التمتع بحقوقهم. ومنذ عام ١٩٤٨م أصبح الإعلان العالمي هو المعيار الدولي لحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٣م، أكد المؤتمر العالمي الذي ضم ١٧١ دولة تمثل ٩٩٪ من سكان العالم التزامه من جديد بإحقاق حقوق الإنسان^(١٠)، وينطلق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من فلسفة الحرية هدفاً لتحرير الإنسان من الخوف والفاقة والعوز والإكراه، ويضمن له حرية القول والمعتقد^(١١). وقد تضمن الإعلان العالمي الديباجة، وثلاثين مادة تمثل مبادئ حقوق الإنسان في الحرية والعدالة والملكية والمساواة والاعتقاد وحرية الرأي. كما أقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ٢٥ يونيو/حزيران عام ١٩٩٣م

(١٠) وقعت على هذا الإعلان في البداية عند صدوره ٤٨ دولة، ثم وقعت عليه سائر دول العالم بعد حصولها على الاستقلال.

(١١) عادل شعبان، (١٩٧٢م)، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأصول هذه الحقوق في الإسلام، عالم الفكر، العدد ٣، أكتوبر/نوفمبر/ديسمبر، (صص ١٧٧-٢٠٢)، ص ١٨٢.

بالإجماع الإعلان العالمي الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تصل إليه جميع الشعوب والأمم. وفي إطار الجهود الحقوقية والسياسية التي سجلت نفسها عبر تاريخ النضال الإنساني بدأ مفهوم حقوق الإنسان يأخذ أبعاداً جديدة، ويتبلور على نحو سياسي وقانوني بتنوعات كبيرة. ويميز الباحثون اليوم بين ثلاثة أجيال من حقوق الإنسان، ويشمل الجيل الأول الحقوق المدنية والسياسية، وهي الحقوق التي تدور حول الفرد بوصفه إنساناً يعيش في جماعة إنسانية منظمة. أما الجيل الثاني فيشتمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكتسبها الفرد في سياق حياته في إطار المجتمع. ويشمل الجيل الثالث منظومة حقوقية جديدة ونوعية تبني على أساس خصوصيات الجماعات الإنسانية^(١٢).

يشمل الجيل الأول من الحقوق المدنية، الحقوق الأساسية المدنية والسياسية، ومنها: الحق في الحياة والسلامة والأمن، الحق في ممارسة الحياة الدينية، حرية الرأي والتعبير، حرية الاجتماع وحق التجمع، الحق في حماية الحرية الشخصية: ويشتمل هذا الحق بدوره على: الحق في احترام الحياة الخاصة لكل فرد، والحقوق القانونية العادلة، والحماية القضائية، واللجوء السياسي، والتنقل واختيار مكان الإقامة، وتحريم التعذيب.

أما الحقوق السياسية فهي الحقوق التي تعطي لصاحبها حق الانتخاب والتشريع، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والحق في تولي الوظائف العامة على قدم المساواة مع أبناء وطنه والحق في الجنسية.

ويشمل الجيل الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمثل اليوم المضمون الاجتماعي للديموقراطية التي تؤكد الحقوق التالية: حق الملكية، وحق العمل، والحق في الإضراب، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والحماية من التعذيب والرق والعبودية، وتحريم السخرة والعمل القسري، والحق في تقرير

(١٢) سعاد محمد الصباح، (١٩٩٧م)، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الصفاة، الكويت، الطبعة الثانية، ص ٥٨.

المصير. ويتمثل الجيل الثالث من حقوق الإنسان في: الحق في السلام، والحقوق البيئية والحقوق الفئوية: كحقوق المرأة وحقوق الطفل، وحقوق الأقليات، وحقوق المهاجرين، وحقوق المعوقين.

إن مفهوم حقوق الإنسان يشير إلى مجموعة الحقوق والحريات التي يلزم أن تتاح للفرد فرصة التمتع بها بوصفه فرداً أو إنساناً يعيش في جماعة اجتماعية وسياسية. ومؤدى ذلك، أن هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها، حتى لا يفقد هذا الفرد إنسانيته بوصفه إنساناً حياً اصطفاة الله - تعالى - وميزه على سائر المخلوقات الأخرى^(١٣).

ويستخدم اصطلاح "حقوق الإنسان" اليوم للإشارة إلى تلك المطالب التي يتعين الوفاء بها لجميع أفراد المجتمع دون تمييز بينهم على أساس الجنس، أو اللون، أو العقيدة، أو العرق، وهذا يعني أنه يجب على المجتمع أن يمتلك صيغة قانونية اجتماعية تكفل لأفراده جميعاً التمتع بهذه الحقوق.

ويمكن تعريف حقوق الإنسان إجرائياً بأنها منظومة الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المواثيق والعهود الدولية التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨م حتى اليوم.

٢- المضمون الديمقراطي لحقوق الإنسان:

تشكل القيم الديمقراطية المضمون الحقيقي لحقوق الإنسان وجوهرها، ومن ثم فإن التربية على حقوق الإنسان تشكل الأساس الذي يُرتكز عليه في تعزيز القيم الديمقراطية. فالديموقراطية وحقوق الإنسان وجهان لحقيقة واحدة. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن قيم الحرية والكرامة والعدالة والمساواة والإخاء وقبول الآخر وقيم التسامح والمشاركة تشكل المضمون الأساسي للتربية على حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق فالتربية على حقوق الإنسان لا تتوقف عند الجوانب المعرفية بل تؤصل المواقف والسلوكيات التي تسمح

(١٣) المرجع السابق، ص ٥٠.

للناس بالمشاركة في حياة مجتمعاتها المحلية والوطنية بطريقة بناءة يحترمونها أنفسهم والآخرين. إن التربية على حقوق الإنسان عملية شاملة تتواصل مدى الحياة وتجعل من السلام والقيم الديمقراطية نوعاً من الممارسة الحيوية في الحياة الاجتماعية والسياسية للمواطن.

٣- مفهوم تعليم حقوق الإنسان:

عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعليم حقوق الإنسان بأنه: «عملية شاملة ومستمرة باستمرار الحياة، يتعلم بواسطتها الناس في كل مستويات التنمية، وكل شرائح المجتمع، احترام كرامة الآخرين ووسائل هذا الاحترام ومناهجه في كل المجتمعات»^(١٤). ويرتكز تعريف الجمعية العامة لحقوق الإنسان على المبادئ التالية:

- تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
 - تعزيز التفاهم والتسامح والمساواة بين مختلف أفراد المجتمع دون تمييز أو تعصب.
 - تمكين كل الأفراد من المشاركة بفاعلية في مجتمع حر.
 - دفع نشاطات الأمم المتحدة إلى الأمام من أجل حفظ السلم.
- ويمكن تعريف تعليم حقوق الإنسان بأنه منظومة الجهود التربوية التي تبذل في اتجاه تعريف المتعلمين بالمواثيق والمعاهدات والشرعات الدولية والإقليمية والمحلية التي تعرف بحقوق الإنسان وتحض على تطبيقها واحترامها والعمل بموجبها. ويعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م عصب هذه المواثيق والعهد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

(١٤) فيليسا تيبس، نماذج في طور البروز لتعليم حقوق الإنسان،

<http://usinfo.state.gov/journals/itdhr>

٤- مفهوم التربية على حقوق الإنسان:

يعد مفهوم التربية على حقوق الإنسان أكثر شمولاً وعمقاً من مفهوم تعليم حقوق الإنسان، حيث يتضمن مفهوم التربية على حقوق الإنسان جميع الممارسات والفعاليات الذهنية والعقلية والاجتماعية والوجدانية التي تؤكد حقوق الإنسان في الوعي والممارسة. وهذا يشمل في المستوى التعليمي جميع النشاطات والممارسات القيمية الصفية واللاصفية المنظورة والخفية، المستترة والكامنة، والظاهرة والمعلنة، التي تؤكد قيم حقوق الإنسان ومبادئها، بمعنى أن التربية على حقوق الإنسان تهدف إلى بناء حالة وجدانية معرفية راسخة الجذور في وعي المتعلم وفي تكوينه الوجداني الشعوري واللاشعوري تجعله يتفانى في الدفاع عن حقوق الإنسان وفي ممارستها دون حدود أو قيود. فالتربية على حقوق الإنسان تعني استدماج مبادئ حقوق الإنسان وقيمتها واتخاذها مرجعية أخلاقية، توجه المواقف وتقود السلوكيات وتوجه الفعاليات الإنسانية للشخصية. ويمكن لنا عبر هذا التصور أن نحدد التكوينات البنوية الإجرائية لمفهوم التربية على حقوق الإنسان:

- معرفة جيدة بالحقوق المتضمنة في المواثيق والعهد الدولية.
- معرفة أساسية بالمنطلقات الفلسفية لهذه الحقوق.
- امتلاك المهارات الأساسية للدفاع عن هذه الحقوق وحمايتها.
- الإيمان العميق بالجدوى الإنسانية والأخلاقية لهذه الحقوق.
- وتسعى التربية على حقوق الإنسان إلى أن^(١٥):
- تؤصل في كل فرد الإيمان الكبير بقيم حقوق الإنسان ومبادئها الأساسية.

(١٥) مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان الديمقراطية، التربية الجديدة، (١٩٩٥م)، عدد ٥٨، ص ص (٢٠٥-٢١٢)، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

- تمكّن كل فرد من المهارات اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان.
- تنمي القدرة على التواصل الإنساني الحر الخلاق مع الآخرين.
- ترسخ قيم المحبة والسلام ونبذ العنف.
- تعزز قيم احترام الآخر وقبوله على مبدأ الاختلاف.
- تؤصل قيم الحرية والديموقراطية في الممارسة والوعي.
- تنمي قيم الإخاء والتعاون بين الأمم والشعوب الإنسانية.
- تعرف الفرد بمدونات المعاهدات الدولية النازمة لحقوق الإنسان.

ويمكن تعريف التربية على حقوق الإنسان إجرائياً بأنها منظومة الممارسات المعرفية والسلوكية والقيمية المباشرة وغير المباشرة، الواعية واللاشعورية، الظاهرة والكامنة، التي تؤدي إلى تأصيل حقوق الإنسان بمضامينها الديمقراطية في السلوك والحياة والعمل. إنها باختصار عملية بناء الوجدان الديمقراطي الحر في عقل الفرد وفي سلوكه بوصفه كياناً إنسانياً حراً وديموقراطياً.

سادساً - أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة لأعضاء الهيئة التعليمية تدور حول واقع حقوق الإنسان في التعليم الكويتي المعاصر، وتنطوي هذه الاستبانة على صفحة للبيانات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التعليمية، وتشمل عشرة متغيرات مستقلة تتعلق بالجنس، والجنسية، والاختصاص العلمي، والمحافظ، والقطاع التعليمي (الخاص - الحكومي)، وطبيعة العمل المهني، وسنوات الخبرة، والشهادة العلمية، والاختلاط. وتتضمن تسعة بنود كاشفة لاتجاهات المعلمين نحو تدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

١ - صدق الأداة Validity of the scale: تم حساب الصدق الخارجي وفقاً لآراء عدد من المحكمين في كلية التربية وفي كلية الآداب - قسم علم الاجتماع - في جامعة الكويت، وبعض الزملاء في جامعات عربية أخرى، وتم تعديلها وفقاً

للملاحظات التي أبدتها السادة المحكمون^(١٦). ومن ثم حسب صدق المضمون أو صدق المحتوى Content Validity وفقاً لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي لفقرات الأداة. وقد بينت مصفوفة الارتباط الخاصة بالأداة أن الارتباط دال بين مختلف العبارات بنسبة ٩٠٪، واتضح أن الارتباط قد تحقق في مستوى ٠,٠١ بصورة كلية، وهذه النتيجة تدل على درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لبنود المقياس.

٢ - ثبات الأداة Reliability of the scale: وفيما يتعلق بثبات الأداة Reliability of the scale حسب معامل الثبات وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا Gronbach Alpha لحساب الثبات، وتعد هذه الطريقة هي الأفضل والأكثر شيوعاً لحساب الثبات (Nannaly, 1978)^(١٧). وقد بلغ معامل الثبات للأداة فيما يتعلق بنسق الطموحات ٠,٥١٥ وهذه النتيجة تشير إلى معامل ثبات عال مناسب.

سابعاً - عينة الدراسة:

يشكل المعلمون، العاملون في المدارس الكويتية في المحافظات الخمس في مختلف مراحل التعليم، من رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية العامة، المجتمع الإحصائي لعينة الدراسة. وقد سحبت عينة وطنية طبقية عشوائية بنسبة ٥٪ من المجتمع الأصلي وفقاً لمتغيرات: الجنس، ونوع التعليم، ونوع المدارس، بدءاً من مرحلة رياض الأطفال، وانتهاء بالمرحلة الثانوية. وبلغ عدد أفراد العينة المسحوبة ١٨٠٧ معلمين، مثل الذكور منهم ٦٩٤ معلماً بنسبة ٤٨,٤٩٪ بينما مثل الإناث ١١١٥ معلمة بنسبة ٦١,٧٪. وهذه النسب تتوافق مع خصائص المجتمع الإحصائي. ومن أجل تقديم صورة أكثر وضوحاً لتوزيع

(١٦) أ. د. زايد الحارثي، أ. د. عبد الله المجيد، أ. د. محمد خير فوال، أ. د. وجيه الصاوي، أ. د. صادق إسماعيل، د. فاتن بركات.

(١٧) زايد الحارثي، (١٩٩٢م)، بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، ص ٢٢٥.

أفراد العينة بني الجدول رقم (١) لتوزع أفراد العينة المسحوبة من المجتمع الأصلي وفقاً لمتغير الجنس وقطاع التعليم :

الجدول رقم (١)

نسبة أفراد العينة إلى المجتمع الإحصائي
وفقاً لمتغيري المحافظة والمراحل التعليمية المختلفة

رياض الأطفال	نسبة السحب ٪	نسبة ابتدائي ٪	نسبة متوسط السحب ٪	نسبة ثانوي ٪	نسبة السحب ٪	نسبة مجموع السحب ٪
مجتمع إحصائي العاصمة	٦٩٢	١٦٣٣	١٧٧٩	٣٧٥٨	٦٨٦٢	٤,٥٣ ٪
عينة مسحوبة	٣٥	٨٣	٨٩	١٠٤	٣١١	٢,٧٧ ٪
مجتمع إحصائي حولي	١٤١٨	٣٣٥٦	٣٢٢٦	٥٤٨٣	١٣٤٨٣	٤,٣٣ ٪
عينة مسحوبة	٧٢	١٦٩	١٦٣	١٨٠	٥٨٤	٣,٢٨ ٪
مجتمع إحصائي الفروانية	٦٤٥	١٨٥٠	٢٠١٠	٢٥٩٥	٧١٠٠	٤,٦٢ ٪
عينة مسحوبة	٣٣	٩٤	١٠٣	٩٨	٣٢٨	٣,٧٨ ٪
مجتمع إحصائي الأحمدي	٦٣٦	١٨٥٧	١٩٥٤	٢٣٩٤	٦٨٤١	٤,٦٩ ٪
عينة مسحوبة	٣٣	٩٥	٩٨	٩٥	٣٢١	٣,٩٧ ٪
مجتمع إحصائي الجهراء	٤٠٥	١٦٩٣	١٧٧٩	١٦١١	٥٤٨٨	٤,٧٩ ٪
عينة مسحوبة	٢١	٨٦	٨٨	٦٨	٢٦٣	٤,٢٢ ٪
مجتمع إحصائي المجموع	٣٧٩٦	١٠٣٨٩	١٠٧٤٨	١٥٨٤١	٣٩٧٧٤	٤,٥٤ ٪
عينة مسحوبة	١٩٤	٥٢٧	٥٤١	٥٤٥	١٨٠٧	٣,٤٤ ٪

ثامناً - الدراسات السابقة:

٨/١- دراسات عربية:

شهد الميدان التربوي تنامياً متزايداً للدراسات والأبحاث الميدانية التي حاولت أن تتقصى واقع التربية على حقوق الإنسان في المدارس والمؤسسات التعليمية في العالم العربي.

وفي مقدمة هذه الدراسات الدراسة التي قدمت في المؤتمر الدولي للتربية

في جنيف عام ١٩٩٤م بعنوان: مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان الديمقراطية، حيث أكد هذا المشروع عدداً من الغايات التربوية، أهمها:

- ١ - تنمية روح التمسك بالقيم العالمية وأنماط السلوك التي تقوم عليها ثقافة السلام.
- ٢ - تنمية القدرة على تقدير قيمة الحرية وتعزيز المهارات اللازمة لمواجهة تحدياتها.
- ٣ - تنمية القدرة على تبين وقبول القيم الماثلة في تنوع الأفراد والأجناس والشعوب والثقافات.
- ٤ - تنمية القدرة عند المتعلم على حل النزاعات بلا عنف^(١٨).

وتبين دراسة فتحي يوسف مبارك حول "حقوق الإنسان في منهج التاريخ للصف الثالث الثانوي الأدبي في مصر"، أن الواقع الحالي لتدريس حقوق الإنسان بمدارس التعليم العام بمصر يكشف عن حقيقتين، هما^(١٩)؛ أولاً: إن موضوع حقوق الإنسان بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية (التعليم الأساسي) يتم تناوله بشكل غير مباشر من خلال الدراسات اللغوية والأدبية والمواد الاجتماعية، ثم يتم تناوله بشكل مباشر - وإن كان جزئياً - بالمرحلة الثانوية - التشعيب الأدبي - ضمن مادتي الاجتماع والمواد الاجتماعية (التاريخ - التربية الوطنية). ثانياً: إن تدريس حقوق الإنسان بمفاهيمه المتنوعة ليس حاضراً ولا كافياً في واقع التعليم الحالي؛ إذ من الضروري إحداث مزيد من التوسع لرقعة

(١٨) مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان، التربية الجديدة، (١٩٩٥م) عدد ٥٨، ١٩٩٥م، ص ص (٢٠٥-٢١٢)، ص ٢٠٧.

(١٩) فتحي يوسف مبارك، (أكتوبر ١٩٨٧م)، حقوق الإنسان في منهج التاريخ للصف الثالث الثانوي الأدبي (دراسة تحليلية)، صحيفة التربية، العدد ١، السنة التاسعة والثلاثون.

الاهتمام بهذا التدريس، بحيث يمكن تكوين اتجاهات إيجابية نحو هذه الحقوق، فيزداد تمسك الطلبة بها ويقفون ضد أي انتهاك لها.

ويبين محمد سعيد هيكل في دراسته عن " الديمقراطية وحقوق الإنسان في المرحلة الثانوية " أن كثيراً من البلاد العربية تشكو تخلفاً في نظمها التربوية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيره من المجالات، ولكي تقوم النظم التربوية بدورها، فإن هناك مجموعة من المهام التي ينبغي وضعها في عين الاعتبار، وهي^(٢٠):

- أن يصوغ كل مجتمع فلسفته التربوية الخاصة النابعة من ذاتيته الحضارية والثقافية.
- أن تتحرر النظم التربوية من البيروقراطية والتعقيد التي تسمح للوزارات (على المستوى المركزي) أن تتدخل في تفاصيل الحياة المدرسية، وتلزم المدرسة في أن تنفذ توجيهات الوزارة في تسيير العمل المدرسي والتعامل مع التلاميذ.
- أن يضمن النظام التربوي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كماً وكيفاً، أمام جميع السكان دون النظر إلى مستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

وتبحث دراسة عمران البخاري الموسومة " التربية على حقوق الإنسان والديموقراطية في التعليم الثانوي " عن أسس إدخال حقوق الإنسان في التعليم الثانوي، وترى أن إدراجها ضمن المناهج التربوية يبقى قراراً سياسياً تتخذه السلطة السياسية، إلا أن هذا القرار لا يكفي في حد ذاته بل يظل بحاجة إلى أن نضفي عليه نوعاً من التبرير والشرعية التي تضمن التسليم بهذا النوع من التدريس من قبل القائمين به؛ إذ لا شيء يؤكد الانخراط التلقائي في مثل هذه

(٢٠) محمد سعيد هيكل، (١٩٩٥م)، تدريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في المرحلة الثانوية، التربية الجديدة، العدد ٥٨، ص ص (٢٧-٣٣)، ص ٢٩.

الاختيارات والمبادئ، فالمعلم - شأنه شأن كل الفئات الاجتماعية الأخرى - يحمل مواقف قبلية، مصرحاً بها أو غير مصرح، واعية أو لا شعورية، قد تتضارب وهذه القيم. لذلك لا بد أن ييوج كل منها للتربية على حقوق الإنسان والديموقراطية بالمرجعيات التي تسنده وتضفي عليه الشرعية المطلوبة^(٢١).

ويبين أحمد خليفة بوشرباك في دراسته "حقوق الإنسان وحياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر"، أن كثيراً من الدول تسعى في الآونة الأخيرة إلى إيجاد إستراتيجية تربوية تضمن من خلالها وعي المتعلمين بمفاهيم حقوق الإنسان، وعلى رأسها الديموقراطية في إطار برامج نظرية وعملية. وهنا يقع العبء الأكبر في تلك المسؤولية على المدارس التي يمكنها أن تدرس لطلابها الديموقراطية من خلال المنهج الرسمي، والأنشطة الصفية واللاصفية. لذا فهناك جهد كبير ينتظر أولئك الذين يهتمون بالأنظمة التعليمية، حيث إن أي جهد لتعليم الديموقراطية لا بد أن ينطلق من صورة واضحة متكاملة عما يجب تعليمه وتعلمه. وكذلك الحال بالنسبة للذين يصممون برامج التعليم ويدرسونه، حيث يجب أن يتمتعوا بفهم جيد للديموقراطية^(٢٢).

ويؤكد محمد توفيق سلام عبر دراسته "واقع حقوق الإنسان وحياته الأساسية بالتعليم الثانوي في مصر وصيغة تطويره" أهمية إعداد المعلم وتدريبه على الأساليب الديموقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، كما يؤكد ضرورة تعزيز المبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان في حياة المدرسة، حيث تتضمن التربية والديموقراطية كل منهما الآخر، وتتوقف تنمية احترام الحق، وأداء

(٢١) عمران البخاري، (١٩٩٥م)، التربية على حقوق الإنسان والديموقراطية في التعليم الثانوي، التربية الجديدة، عدد ٥٨.

(٢٢) أحمد خليفة بوشرباك، (١٩٩٥م)، حقوق الإنسان وحياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر، التربية الجديدة، عدد ٥٨، ص ١٣٤.

الواجب إلى حد كبير على الروح التي تسود المدرسة، والطريقة التي يعامل بها التلميذ في المدرسة^(٢٣).

أما حسن علي عبد اللطيف فإنه يرى عبر دراسته " حقوق الإنسان وحياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين "، أن سياسة بناء المناهج وتخطيطها بدولة البحرين تقوم على دمج المفاهيم والقضايا المتعلقة بالديموقراطية وحقوق الإنسان وحياته في المناهج الدراسية بالمرحلة التعليمية الثلاث، وتهدف إلى تنمية إمكانيات الطالب من جميع النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية^(٢٤). ويرى ألا ضرورة لإفراد منهج مستقل يعنى بحقوق الإنسان وحياته، لأن في ذلك تكريساً للجوانب النظرية أو المعرفية، وهذا ما لا نهدف إليه، وإنما نؤكد ضرورة وضع منطلقات أساسية تكون بمنزلة مبادئ وقضايا تهتم بحقوق الإنسان وحياته الأساسية، تدخل ضمن مجموعة من المقررات والمناهج الدراسية^(٢٥).

٨/٢- دراسات بلغات أجنبية:

تحاول عائشة بيلاربي Belarbi Aicha عبر دراستها " حقوق للإنسان في الكتب المدرسية في المغرب: دراسة حالة التعليم الأساسي في المغرب " ^(٢٦)، أن ترصد حقوق الإنسان في الكتب المدرسية للتعليم الأساسي في مقررات اللغة العربية والفرنسية والتربية المدنية في المدارس المغربية. كما أنها تقدم رؤية

(٢٣) محمد توفيق سلام، نادية محمد عبد المنعم، (١٩٩٥م)، واقع حقوق الإنسان وحياته الأساسية بالتعليم الثانوي في مصر وصيغة تطويره، التربية الجديدة، عدد ٥٨، ص ص (١٣٩-١٤٩)، ص ١٤٧.

(٢٤) حسن علي عبد اللطيف، (١٩٩٥م)، حقوق الإنسان وحياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين، التربية الجديدة، عدد ٥٨، ص ص (٨٧-١٠٣)، ص ٨٨.

(٢٥) حسن علي عبد اللطيف، حقوق الإنسان وحياته الأساسية، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢٦) BELARBI, Aicha. (1995), Quels droits de l'homme dans les manuels scolaires: cas de l'enseignement fondamental au Maroc/Aicha Belarbi. [S.]: [s.n.].

نقدية لوشائج العلاقة بين حقوق الإنسان والتحولات الكبرى التي شهدتها المجتمعات الإنسانية منذ نهاية الثمانينيات. وتؤكد في النهاية قيم الحرية والمساواة والعدالة. وتعلن الباحثة أن التربية على حقوق الإنسان يجب أن تكون عملية مستمرة على مدى الحياة سواء في مستوى التربية النظامية أو غير النظامية. وتحدد الشروط الأساسية لكي تصبح التربية على حقوق الإنسان فعالة جداً، وهذا ينسحب على ديموقراطية الوصول إلى المعرفة والمعلوماتية في مختلف أنحاء العالم، ومن ثم ضرورة تنمية التفكير والروح النقدية عند الأطفال.

وينطلق بيربيرا مارك ألان Berberat, Marc-Alain في دراسته "تربية من أجل حقوق الإنسان في المغرب العربي" ^(٢٧) من أهمية العلاقة بين التربية والسياسة في البلدان المعنية. وهو يبين هشاشة الديموقراطية وقيمها لأنها لم تؤصل في عقلية الشعوب وذهنيتها. ومن هذا المنطلق فإنه يعهد للتربية بأداء هذه المهمة الكبيرة في تأصيل قيم الديموقراطية في العقل والوجدان على أساس أن التربية هي المعنية ببناء الأساس الجماهيري لمفاهيم الحرية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. هذه التربية يجب أن تنطلق من عملية بناء الإنسان على مبدأ التساؤل وليس على مبدأ تقديم الإجابات الجاهزة.

أما دراسة **فايزة كفي** Kefi Fayza المعنونة "الحق في التربية والتعليم حقوق الإنسان في تونس في عام ١٩٩٢" ^(٢٨)، فإنها تهتم بحق التعليم والتربية في تونس، وهي تحلل أوضاع حقوق الإنسان في هذا البلد من خلال ثلاثة مستويات: حق التربية للجميع، والحق في الحصول على تعليم جيد، وعلى التربية في مجال حقوق الإنسان. والباحثة تقوّم الجهود التي بذلتها تونس في

BERBERAT, Marc-Alain. (1989), Une Education pour les droits de l'homme, In: L'Education des droits de l'homme dans l'école maghrébine.- Casablanca: Confédération démocratique du Travail, pp. 37-40.

KEFI, Fayza. (1992), Le Droit à l'éducation et l'enseignement des droits de l'homme/Fayza Kefi. - Tunisie: Ministère de l'Information.

مجال التشريعات القانونية والمالية والإنسانية من أجل تطبيق توصيات الأمم المتحدة واليونسكو ومقترحاتهما ولاسيما في مجال التربية للجميع.

وعالجت دراسة مصطفى السيك Seck Mustapha " التربية على حقوق الإنسان: آفاق وتصورات جديدة " Education aux droits de l'homme: nouvelles idées et horizons^(٢٩) مسألة التربية على حقوق الإنسان في إفريقيا، بتناولها منظومة من التصورات التي يمكنها أن تفعل هذه التربية وتجعلها أكثر قدرة وحيوية. حيث يؤكد الباحث منذ البداية أن التربية على حقوق الإنسان تشكل ظاهرة اجتماعية تشتمل على نسق من المكونات المترابطة للتعليم والبحث والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويرى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يسجل حضوره في مختلف البلدان الفرنكوفونية يجب أن يرتبط بالتعليم جوهرياً ولاسيما فيما يتعلق بالحقوق الدستورية. ثم يعالج الباحث حقائق التربية على حقوق الإنسان في بلدان إفريقية، مشيراً إلى أن هذه التربية يجب أن تستوحى من ثقافة المتعلمين، كما أنه يجب أن تستخدم مناهج مناسبة للغة التي يتحدثونها، مؤكداً ضرورة بناء التربية الفعالة على أساس فلسفة تربوية اجتماعية مبنية على مجموعة من الأفكار والاقتراحات من أجل بناء مناهج تربوية مؤسسة على اتجاه متعدد الأنظمة.

وتعالج دراسة لويس فيبر " أي توازن يمكن أن يتحقق في تعليم حقوق الإنسان بين الطابع العالمي للمبادئ المتعلقة بهذه الحقوق وبين صيغتها التي تتجلى في سياقها التاريخي والاجتماعي والثقافي في كل بلد " (٣٠) العلاقة بين

SECK, Mustapha M. (1992), Education aux droits de l'homme: nouvelles idées et horizons In: Revue tunisienne des sciences sociales, No 108. (٢٩)

WEBER, Louis. (1989), Quel équilibre trouver, dans l'enseignement des droits de l'homme, entre le caractère universel des principes relatifs à ces droits, et leur mise en forme concrète dans le contexte historique, social et culturel de chaque pays - In: L'Education des droits de l'homme dans l'école maghrébine. Casablanca: Confédération démocratique du Travail. (٣٠)

تعليم حقوق الإنسان بصيغتها العالمية وعملية تجسدها في سياقها المحدد، وذلك من خلال وجهات نظر متعددة. حيث يعالج مسألة العلاقة ما بين العالمية والتعددية ومدى تأثير هذه الثنائية على منطق العملية التربوية، وانتهاء بتقديم الحلول لتطوير التربية على حقوق الإنسان.

وفي دراسة يانغي أحمد Djangi Ahmad " العنصرية في التعليم العالي في كندا " عام ١٩٩٣م^(٣١) نجد تحليلاً لأبعاد التعصب العنصري الموجودة في مؤسسات التعليم العالي. وقد بينت هذه الدراسة أن المؤسسات التربوية تعاني أشكالاً مختلفة من التعصب التي عززتها خلال التراكمات الثقافية و التاريخية. وقد بينت الدراسة مخاطر الاتجاهات التعصبية في الجامعة والمؤسسات التربوية، فالتعصب يؤدي إلى التفرقة بين الطلبة أنفسهم، ويتجلى هذا التعصب في نوعية الاهتمام الذي يتلقاه الطلبة من المدرسين، بالإضافة إلى التحيز التعليمي الذي يتجلى في العناية ببعض الطلاب دون الآخرين، وبينت الدراسة أن هذه المواقف الانحيازية لطلبة دون آخرين تؤدي إلى إضعاف تفاعل الطلبة الذين يتم تجاهلهم أو عدم الاهتمام بهم. فالمؤسسة التربوية التي يبرز فيها الاتجاه التعصبي تلجأ إلى اختيار أعضاء هيئة التدريس من جنس معين أو فئة معينة ومن ثم تنتقل هذه النظرة التعصبية إلى إدارة المؤسسة التربوية نفسها^(٣٢).

وتبين دراسة يونغ جوليا Yang Julia " الجو التعليمي في جامعة تشيلي وظاهرة انتشار التحيز للجنس الأبيض "، عام ١٩٩٢م^(٣٣) أن ظاهرة العنصرية

(٣١) Djangi Ahmad R. (1993), Racism In Higher Education, Paper presented at the annual meeting of the American psychological association, Toronto-Canada.

(٣٢) Djangi Ahmad R., Ibid, P.1.

(٣٣) YANG Julia. (1992), Chilly campus climate: qualitative study on white racial identity development attitudes, University of Pennsylvania (Research report), Pennsylvania.

تأخذ اتجاهًا متناميًا في جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تشيلي. ومن أجل استقصاء هذه الظاهرة بصورة علمية يتناول الباحث عينة قوامها ٣٩ مبحوثًا، شملت ١٣ أستاذًا جامعيًا، و ١٣ موظفًا بالجامعة، و ١٣ طالبًا جامعيًا، وقام الباحث إضافة إلى ذلك بإجراء مقابلات مباشرة، ومشاهدة، وتسجيل للمقابلات الشخصية لدى شخصيات عديدة من أساتذة الجامعة وموظفيها وطلابها.

من أهم النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة وجود اتجاهات تعصبية وعنصرية عند الطلاب تجاه الجماعات المخالفين لهم في المستوى الثقافي والعرقي. وفي هذا السياق فإن الطلاب البيض يعانون رؤية تعصبية ومشاعر الكراهية والاحتقار ضد الطلاب السود. ومع أن بعض الطلاب البيض لا يأخذون اتجاهًا تعصبياً ضد السود، فإنهم لا يمتلكون مشاعر إيجابية تجاه الملونين بصورة عامة.

٨/٣- تعقيب على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من معطيات الدراسات السابقة الميدانية والمنهجية وكان لها أثر كبير في توجيه فعالية الدراسة الحالية نحو غاياتها العلمية المنشودة، فضلاً عما بينته هذه الدراسات التي استعرضناها من وجود تقصير كبير في مجال تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها في مختلف المؤسسات التربوية العربية، كما أنها أبرزت الجهود الكبيرة التي تبذلها المؤسسات الأهلية والحكومية في اتجاه النهوض بالتربية على حقوق الإنسان في مواجهة التحديات الكبيرة التي تخوضها المجتمعات العربية المعاصرة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدراسات العربية أخذت اتجاهًا علمياً كاشفاً لوضعية التربية على حقوق الإنسان في المجتمعات العربية، وعلى خلاف ذلك أفرزت الدراسات الأجنبية اتجاهًا علمياً يعتمد على دراسة العلاقات الفرضية بين التربية على حقوق الإنسان ومختلف الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالتنمية المجتمعية في هذه البلدان.

وبين الجرد العام للدراسات السابقة حول التربية على حقوق الإنسان غياب هذه الدراسات نسبياً في المؤسسات التربوية الكويتية ولاسيما من وجهة نظر المعلمين. وتأتي هذه الدراسة لتشارك في بناء منظومة معرفية حول التربية على حقوق الإنسان في المجتمع الكويتي المعاصر، وذلك في ضوء الأحداث والتطورات الاجتماعية والثقافية الحادثة.

تاسعاً - نتائج الدراسة:

٩/١- آراء أفراد العينة في مؤشرات تعليم حقوق الإنسان:

تركز العمل في هذا المستوى على تحليل مواقف أفراد العينة من المؤشرات التسعة لتعليم حقوق الإنسان وفق متغير الجنس، وعلى دراسة طبيعة الفروق الإحصائية لإجابات المعلمين ودلالاتها في ضوء الفروض الصفرية التي طرحت في إشكالية الدراسة. ومن أجل تقديم رؤية واضحة تمّ بناء الجدول رقم (٢) الذي يتضمن صورة إجمالية لإجابات أفراد العينة حول المؤشرات التسعة في الاستبانة.

جدول رقم (٢)

إجابات أفراد العينة عن بنود المقياس حول تعليم

حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية

البند	نص البند	موافق	محايد	معارض	مجموع
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	١٣٨٩	١٧١	٢٢٧	١٧٨٧
	%	٧٧,٧	٩,٦	١٢,٧	١٠٠
٢	تفتقر المناهج المقررة إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها.	١٠٣٠	٢٤٣	٥٢٦	١٧٩٩
	%	٥٧,٣	١٣,٥	٢٩,٢	١٠٠
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الأدنى الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	١٠٠٥	٣٤٩	٤٠٩	١٧٦٣
	%	٥٧,٠	١٩,٨	٢٣,٢	١٠٠
٤	يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	١٥٣٤	١٢٠	١٥٤	١٨٠٨
	%	٨٤,٩	٦,٦	٨,٥	١٠٠

تابع / جدول رقم (٢)
إجابات أفراد العينة عن بنود المقياس
حول تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية

البند	نص البند	موافق	محايد	معارض	مجموع
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	عدد ١٦٠٢	١٠٢	٩١	١٧٩٥
		% ٨٩,٢	٥,٧	٥,١	١٠٠
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها عدد ٢٩٦	١٣٢	١٣٧١	١٧٩٩	
	للأطفال.	% ١٦,٥	٧,٣	٧٦,٢	١٠٠
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في عدد ١٢٣٩	٩٩	٤٦٠	١٧٩٨	
	الشريعة الإسلامية فحسب.	% ٦٨,٩	٥,٥	٢٥,٦	١٠٠
٨	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم عدد ١٤٤٧	١٤٦	١٩٦	١٧٨٩	
	حقوق الإنسان في المدرسة.	% ٨٠,٩	٨,٢	١٠,٩	١٠٠,٠
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد عدد ١٥٥٦	٩٤	١٤٣	١٧٩٣	
	الاجتماعية.	% ٨٦,٨	٥,٢	٨,٠	١٠٠

٩/١/١- المؤشر الأول: آراء أفراد العينة في مدى تعزيز المدرسة الكويتية لقيم حقوق الإنسان ومبادئها:

يأخذ المؤشر الأول صورة سؤال نصه: هل تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان؟ ويهدف هذا السؤال إلى الكشف عن الانطباع العام لأفراد العينة حول الممارسة التربوية للمدرسة الكويتية الخاصة بتعزيز قيم حقوق الإنسان، كما أن السؤال يكشف بصورة غير مباشرة عن واقع تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية المعاصرة.

يبين الجدول رقم (٢) أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة ٧٧,٧٪ يعتقدون أن المدرسة الكويتية تعزز قيم حقوق الإنسان ومبادئها، بينما يعارض هذا التصور نسبة ضئيلة بلغت ١٢,٧٪ من أفراد العينة، في حين وقفت نسبة

هامشية على الحياد من هذه المسألة بلغت ٩,٦٪ من أفراد العينة. ومن المستغرب أن تكون تلك النسبة للمؤيدين لفكرة أن المدرسة الكويتية تعزز حقوق الإنسان مع أن المدرسة الكويتية لا تدرس وثائق حقوق الإنسان ومضامينها بصورة منهجية. ويبدو هنا أن أفراد العينة يستندون في رؤيتهم هذه إلى التوجه العام للمدرسة وإلى نسق من الممارسات الحية التي تؤكد حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية ضمن أنساق الفعالية التربوية لهذه المدارس.

٢/١/٩ - المؤشر الثاني: تفتقر المقررات المدرسية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها:

هل تفتقر المقررات المدرسية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها؟ ما آراء ومواقف أفراد العينة المعلمين والمعلمات من هذا الجانب؟ توافق الأكثرية النسبية ٥٧,٣٪ من أفراد العينة على أن المقررات المدرسية تفتقر إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها، بينما ترى أقلية ٢٩,٢٪ أن هذه المفاهيم والوثائق حاضرة في المقررات المدرسية وأن المناهج لا تفتقر إلى المفاهيم والوثائق الخاصة بحقوق الإنسان، وبين اتجاهات الموافقة والرفض يسجل ١٣,٥٪ موقفهم في خانة الحياد ولا يبدو رأياً واضحاً في هذا المستوى. والخلاصة أن الأكثرية تقر بأن المقررات فقيرة بمفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها.

٣/١/٩ - المؤشر الثالث: تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان:

يمثل المؤشر الأول تصوراً عاماً غير محدد حول الممارسة التربوية لمبادئ حقوق الإنسان وقيمها. أما المؤشر الثاني الذي نحن بصدده فيحاول أن يبحث في تفاصيل أكثر تحديداً تتعلق بمسألة المقررات ومدى حضور قيم حقوق الإنسان في مضامين هذه المقررات. ففي الجدول رقم (٢) يتضح لنا أن ٥٧٪ تقر بأن المقررات في المدرسة الكويتية تتضمن الحد الضروري من قيم حقوق الإنسان ومفاهيمها، ويرفض هذه الفكرة نسبة مهمة بلغت ٢٣,٢٪ وأقلية حياد مهمة أيضاً بلغت ١٩,٨٪. وهذا يعني وجود إشكالية تتعلق بالمضامين الحقوقية للمقررات

المدرسية. وغني عن البيان أنه لا توجد مقررات خاصة بحقوق الإنسان في المدرسة الكويتية وأنه من الصعب تماماً تقدير مدى حضور القيم والمبادئ الخاصة بقيم حقوق الإنسان في المدرسة. ومن ثم فإن إجابات أفراد العينة تقدم لنا انطباعات تحكمها تجارب المعلمين وخبراتهم في هذا المجال.

٤/١/٩ - المؤشر الرابع: يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه:

ينطوي الدستور الكويتي على ذخيرة كبيرة من المبادئ والقيم التي تتعلق بمبادئ حقوق الإنسان وقيمتها. ومن ثم فإن تدريس هذا الدستور وتعريف الطلاب والناشئة بمضامينه يعد محوراً أساسياً من محاور تدريس حقوق الإنسان وتعليمها في المنظومة التربوية الكويتية. وحري بنا في هذا السياق أن نقدم فكرة واضحة عن المضامين الحقوقية التي يعرف بها الدستور الكويتي ويؤكد عليها.

يتضمن الدستور الكويتي في مختلف تكويناته الأساسية تأكيدات واضحة على مبادئ حقوق الإنسان، حيث تبدأ هذه التأكيدات من الديباجة التي تنص علناً على أهمية الأخذ بمبادئ الحرية والمساواة والعدالة. وتؤكد المادة الثانية في الدستور المضامين الحقوقية للتشريع الإسلامي بوصفه مصدراً وينبوعاً للتشريع في الدولة. وجاء التصريح بقيم العدل والحرية والمساواة صريحاً في المادة السابعة من الباب الثاني، ومن ثم جاءت هذه القيم تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي. وهذا يعني أن الركائز الأساسية للدستور الكويتي تتمثل في القيم العليا للحرية والمساواة والعدالة كما ورد حرفياً في المادة السابعة "العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين".

وقد نصت المادة الثالثة عشرة صراحة على حق الإنسان والمواطن في التعليم: "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه". وتؤكد المادة السادسة عشرة حق الملكية ورأس المال والعمل: "الملكية ورأس المال

والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون"، واعتبرها الدستور مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي، وأنها جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية. وفي الباب الثالث، وتحت اسم "الحقوق والواجبات العامة" نصت المادة ٢٧ على أن "الجنسية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون. كما نصت المادة ٢٨ على أنه "لا يجوز إبعاد كويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها." ونصت المادة ٢٩ على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".

ونصت المادة ٣٠ على أن "الحرية الشخصية مكفولة"، والمادة ٣١ على أنه "لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة".

ويتضح من هذا العرض أن الدستور الكويتي الصادر في ١٩٦٢م يتميز بشمولية في تناوله لحقوق الإنسان وإقراره للمبادئ التي أقرها القانون الدولي في مجالات حقوق الإنسان. وهذا يعني أن تدريس الدستور وتعريف الطلاب والناشئة به يدخل في مجال التربية على حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في التعليم الكويتي المعاصر.

وتوضح المعاينة البسيطة للجدول رقم (٢) مفاجأة كبيرة تتمثل في إعلان الأكثرية المطلقة من أفراد العينة من معلمين ومعلمات ومدرسين ومدرسات ٨٤,٨٪ أن الطلاب يجهلون بنود الدستور الكويتي ومضامينه، بينما أقرت نسبة ضئيلة جداً من أفراد العينة ٨,٥٪ رفضاً لهذا التصور.

٥/١/٩ - المؤشر الخامس: يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة:

إذا كان الدستور الكويتي مدونة من مدونات حقوق الإنسان ومرجعية من مرجعيات القيم الديمقراطية فإن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لا يدرس هذا

الدستور بمضامينه الحقوقية وبنوده الديمقراطية في المدرسة الكويتية المعاصرة؟ وهل هناك ما يمنع من تدريسه؟ وما رأي المعلمين في تدريسه في المدرسة الكويتية؟ وهذا هو السؤال الذي طرحناه في مستوى المؤشر الخامس على أفراد العينة: هل يجب تعليم الدستور الكويتي في المدارس؟ وقد نظمت إجابات أفراد العينة في الجدول رقم (٢).

يبين الجدول رقم (٢) أن الأكثرية الساحقة من أفراد العينة ٨٩,٢٪ ترى ضرورة تعليم الدستور الكويتي في المدرسة، وأن نسبة ضعيفة جداً بلغت ٥,١٪ ترفض تدريس الدستور الكويتي في المدرسة.

٦/١/٩ - المؤشر السادس: يجب تعليم حقوق الإنسان في المدارس:

يؤكد أفراد العينة في المؤشر الخامس بأغلبية مطلقة بلغت نحو ٩٠٪ تقريباً أهمية تعليم الدستور الكويتي في المدرسة بوصفه مدونة من مدونات حقوق الإنسان. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل هناك من يرفض تدريس حقوق الإنسان في المدرسة نظراً لكونها ثقافة غربية وافدة من بلدان أجنبية؟ وقد تمت صياغة السؤال الكاشف عن هذه المسألة بصيغة النفي نظراً لحساسية هذا الجانب وأهميته في الآن الواحد. وقد جاء السؤال على النحو التالي: هل حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال؟

نستشف من معطيات الجدول رقم (٢) أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة يؤكدون عبر صيغة النفي المنظمة للسؤال أنهم يوافقون على ضرورة تدريس حقوق الإنسان على الرغم من خلفياتها الغربية. لقد أعلن ٧٦,٢٪ من أفراد العينة رفضهم لفكرة عدم تدريس حقوق الإنسان للأطفال بوصفها ثقافة غربية وافدة. وفي المقابل وافق ١٦,٥٪ من أفراد العينة على عدم تعليم حقوق الإنسان بوصفها ثقافة غربية وافدة. والاتجاه العام كما هو واضح هو قبول تدريس حقوق الإنسان بغض النظر عن خلفيتها الثقافية الغربية. ويبدو أيضاً أن الإناث أكثر قبولاً لفكرة تدريس حقوق الإنسان بخلفيتها الغربية من الذكور حيث بلغت نسبة القبول لديهن ٧٧,٩٪ مقابل ٧٣,٦٪ للمعلمين الذكور.

٧/١/٩ - المؤشر السابع: يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب:

يرمز المؤشر السابع إلى سؤال إشكالي قوامه: هل يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب؟ وهذا السؤال يتقاطع مع السؤال السابق ويتكامل معه. ويبدو أن السؤال بصيغته هذه قد أنبه المستفتين من أفراد العينة إلى الطابع الأيديولوجي لحقوق الإنسان، وأنبه إلى الجدل القائم حول هذه المسألة.

تبين القراءة الإحصائية للجدول رقم (٢) أن غالبية أفراد العينة ٦٨,٩٪ يوافقون على أولوية الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية، بينما يرفض هذا الأمر ٢٥,٦٪ ما يعني أن أفراد العينة يرون بأكثرية نسبية كبيرة جداً أن الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية هي التي يجب أن تعلم للأطفال فحسب. وهذا يعني رفضاً مضمراً وواضحاً للحقوق التي لا تواكب نهج الشريعة الإسلامية.

٨/١/٩ - المؤشر الثامن: يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة:

يدور جدل كبير بين المربين حول طبيعة تدريس حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، حيث يذهب فريق من المربين إلى تأكيد تخصيص مادة مقرر منفرد لتعليم حقوق الإنسان في كل مستوى، بينما يذهب فريق آخر إلى إدماج حقوق الإنسان وتفعيلها ضمن المقررات المختلفة المناسبة في كل مرحلة وفصل دراسي. وهناك فريق ثالث يرى أهمية الدمج بين الأسلوبين حيث يرون أهمية تخصيص مقرر بالإضافة إلى إدراج القيم الحقوقية في مختلف المقررات الدراسية المعنية.

من أجل استفتاء آراء أفراد العينة حول هذه المسألة تم سؤال أفراد العينة في المؤشر الثامن عن موقفهم من تخصيص مادة مفردة لحقوق الإنسان، ثم تم استفتاء آرائهم في إدماج مضامين حقوق الإنسان في مقررات مختلفة في المؤشر التاسع. ويبين الجدول رقم (٢) أن الأكثرية المطلقة ٨٠,٩٪ من أفراد

العينة يوافقون على أفراد مادة وتخصيصها لتعليم حقوق الإنسان، وفي المقابل رفض هذه الفكرة ١١٪، ووقف على الحياد ٨,٢٪.

٩/١/٩ - المؤشر التاسع: يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية:

تلح بعض التجارب العالمية في تدريس حقوق الإنسان على المدخل الإدماجي، أي توزيع مفردات حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية والأدبية. ومن أجل تحديد موقف أفراد العينة من هذه المسألة تم بناء المؤشر التاسع الذي ينص على العبارة التالية: يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية. واتضح من الجدول رقم (٢) أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة ٨٦,٨٪ يوافقون على دمج حقوق الإنسان في مقررات المواد الاجتماعية، على حين رفضه ٨٪ فقط من أفراد العينة، ووقف ٥,٢٪ على الحياد.

ويتضح من ذلك وجود اتجاه كبير من قبل أفراد العينة لتدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية. فالمدرسة الكويتية تعزز تعليم حقوق الإنسان وتؤكد كما تعلن الأكثرية الساحقة من أفراد العينة. كما يؤكد أفراد العينة أيضاً أهمية تعليم الدستور الكويتي، وتخصيص مقرر لحقوق الإنسان، ومن ثم دمج قيم حقوق الإنسان في المواد الاجتماعية. وفي الوقت نفسه يؤكد أفراد العينة أهمية تدريس حقوق الإنسان ولاسيما الحقوق التي تقرها الشريعة الإسلامية. وقد أقر أفراد العينة بتدني مستوى وعي الطلاب بمواد الدستور الكويتي ومضامينه الديمقراطية.

٩/٢ - تأثير متغير الجنس في مواقف المعلمين من إشكالية تدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية:

ومن أجل تقديم صورة إجمالية لتأثير متغير الجنس من تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية بني الجدول رقم (٣) الذي يتضمن عرضاً لنتائج اختبار كاي مربع ودلالته في إجابات أفراد العينة على المؤشرات التسعة في المقياس.

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار كاي مربع Chi Square Tests لدلالة
الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات
تعليم حقوق الإنسان وفقاً لمتغير الجنس

البند	نص البند	قيمة كاي ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	١,٢٦٤	٢	٠,٥٣	غير دالة
٢	تفتقر هذه المناهج إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها.	١١,٣١٢	٢	٠,٠٠٣	دالة
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	٦,٢٢٩	٢	٠,٠٤٤	دالة
٤	يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	٣,٣٣٥	٢	٠,١٨٩	غير دالة
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	٨,٦٤٠	٢	٠,٠١٣	دالة
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	٥,٥٠٨	٢	٠,٠٦٤	غير دالة
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	٨٦٠	٢	٠,٦٥٠	غير دالة
٨	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	٢,٣٤٠	٢	٠,٣١٠	غير دالة
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	٢٠,٤٩٦	٢	٠,٠٠٠	دالة

وبين الجدول رقم (٣) وجود فروق دالة إحصائية في أربعة مستويات أو مؤشرات من مؤشرات المقياس. حيث كانت هذه الفروق الإحصائية لصالح الإناث في البند الثاني، والذكور في البند الثالث، ولصالح الإناث في البندين الخامس والتاسع.

يوضح الجدول رقم (٣) وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في البند الثاني. وقد أخضع هذا التباين للمعالجة الإحصائية وفقاً لاختبار Chi-Square Tests وأفصحت نتائج هذا الاختبار عن وجود فروق جوهرية ودالة إحصائية بين إجابات الجنسين ومواقفهم من هذه المسألة: بلغ Chi-Square Tests المحسوب ١١,٣١٢ لدرجتي حرية، وهذه القيمة أكبر من قيمته الجدولية في هذا المستوى لدرجتي حرية في مستوى ٠,٠٥. وقد تبين أن هذه النسبة

ذات دلالة فارقة في مستوى ٠,٠٣، وهذا يعني رفض الفرض الصفري والإقرار بالفرض البديل، وهو وجود فروق دالة إحصائية بين الجنسين.

ومن أجل تفسير هذه الفروق حسب النسب المئوية لإجابات أفراد العينة؛ وذلك لتحديد اتجاه هذه الفروق الإحصائية. حيث أعلن ٥٢,٤٪ من الذكور أن المقررات المدرسية تفتقر إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها مقابل نسبة أكبر بكثير عند الإناث؛ حيث بلغت نسبة الموافقة الأنثوية ٦٠,٣٪ في هذا المستوى. وهذا يعني أن الإناث أكثر حساسية لهذه المسألة من الذكور، وأنهن يرين أن المقررات فقيرة بمفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها لصالح الإناث، أي قبول أكبر من قبل الإناث لغياب مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها في المقررات والمناهج الكويتية إزاء قبول أقل من قبل الذكور لهذه الفكرة.

البند الثالث: ويتضح أن الفروق الملاحظة في البند الثالث دالة إحصائية، حيث يبين مقياس Chi-Square Tests أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية؛ إذ بلغت قيمة Chi-Square Tests المحسوبة ٦,٢٢٩ لدرجتي حرية وهي أكبر من القيمة الجدولية لتصبح هذه النسبة دالة في مستوى ٠,٠٤٤. وهذا يعني رفض الفرض الصفري والقول بوجود فروق دالة إحصائية لصالح قبول أكبر من قبل الذكور بوجود الحد الضروري لقيم حقوق الإنسان في المقررات المدرسية. ويتبين أن الذكور يقرون بأن المقررات المدرسية متضمنة الحد الضروري من حقوق الإنسان بدرجة أكبر من الإناث: ٥٨,٥٪ للذكور مقابل ٥٦,٠٪ للإناث.

البند الخامس: ومن أجل الكشف عن طبيعة هذا التباين بين الذكور والإناث في البند الخامس، أجري اختبار Chi-Square Tests؛ حيث بلغت قيمة Chi-Square Tests 8.640، وهي أكبر من القيمة الجدولة في مستوى ٠,٠٥ لدرجتي حرية. وهذا يعني أن الفروق الملاحظة هي فروق جوهرية دالة إحصائية، وهذا يعني قبول الفرض البديل للفروق الجوهرية على حين كان الإناث أكثر قبولاً لفكرة تدريس الدستور في المدرسة من الذكور؛ إذ بلغت نسبة الموافقات على هذا الأمر ٩٠,٩٪ مقابل نسبة أقل عند الذكور بلغت ٨٦,٧٪.

البند التاسع: لقد أعلنت الإناث موقفاً أكثر قبولاً لعملية الدمج من الذكور: ٨٩,٦٪ مقابل ٨٢,٤٪. ومن أجل الكشف عن طبيعة هذه الفروق بين اختبار Chi-Square Tests وجود فروق جوهرية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس: بلغت قيمة Chi-Square Tests 20.496، وهي أكبر من القيمة المجدولة في مستوى ٠,٠٥ لدرجتي حرية. وهذا يعني أن الفروق الملاحظة هي فروق جوهرية دالة إحصائية، ومن ثم يعني رفض الفرض الصفري المعلن فيما يتعلق بهذا الجانب لصالح الإناث.

٣/٩ - آراء أفراد العينة في مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفق متغير الجنسية:

يشكل المعلمون والمعلمات الوافدون شريحة مهمة في بنية النظام التعليمي الكويتي؛ حيث يؤدون دوراً حيوياً في توجيه النظام التربوي في دولة الكويت. ومن الأهمية بمكان أن نكشف عن تأثير متغير الجنسية في اتجاهات أعضاء الهيئة التعليمية ومواقفهم من تعليم قيم حقوق الإنسان ومبادئها في الكويت. ومن أجل الكشف عن تأثير متغير الجنسية بني الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار كاي مربع Chi Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفقاً لمتغير الجنسية

البند	نص البند	قيمة كاي ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	٥,٣	٢	٠,٧١	غير دالة
٢	تفتقر المقررات إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئها.	٢١,١	٢	٠,٠٠	دالة
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	١٤,٩	٢	٠,٠١	دالة

تابع / الجدول رقم (٤)

نتائج اختبار كاي مربع Chi Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفقاً لمتغير الجنسية

البند	نص البند	قيمة كاي ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة
٤	يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	٧٢,٧	٢	٠,٠٠	دالة
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	٩,٣	٢	٠,١٠	دالة
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	٢٠,٤	٢	٠,٠٠	دالة
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	١٠,٥	٢	٠,٠٥	غير دالة
٨	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	٤,٨	٢	٠,٩٠	غير دالة
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	٢٧,	٢	٨٧٤,	غير دالة

ويتضح من خلال الجدول وجود فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنسية في خمسة بنود (٢-٣-٤-٥-٦) وتغيب هذه الفروق في البنود الأربعة الباقية (١-٧-٨-٩).

وتكمن منهجية البحث هنا في مناقشة البنود التي يوجد فيها تباین إحصائي ذو دلالة إحصائية؛ أي في المسائل التي يختلف فيها أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنسية وليس المسائل التي يتفق عليها أفراد العينة، لأنه سبق لنا استعراض النتائج الكلية في المرحلة السابقة، أي في متغير الجنس. وهذه الخطوة المنهجية تفرض نفسها لتفسير الاختلاف الإحصائي والفروض البديلة للفروض الصفرية.

الفروق الإحصائية وفقاً لمتغير الجنسية في البند الثاني: أظهرت نتائج Chi-Square Tests وجود فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً

لمتغير الجنسية في الموقف من البند الثاني الذي ينص على الآتي: تفتقر المقررات إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها.

بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة ٢١,٠٩٦، وهي أكبر من قيمته الجدولية لدرجتي حرية، وهذه القيمة دالة بالمطلق في مستوى ٠,٠٠. وهذا يعني وجود اختلاف جوهري مطلق بين أفراد العينة حول هذه المسألة. يتضح من الجدول أن المعلمين والمعلمات من الجنسية الكويتية أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن المقررات المدرسية تفتقر إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها؛ حيث يؤكد ٦١,٠٪ من أفراد العينة الكويتيين أن المقررات المدرسية تفتقر إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها، مقابل ٤٩,٦٪ للمعلمين والمعلمات من الجنسيات العربية. وهذا يفسر وجود الفروق الدالة إحصائياً بين المجموعتين. ومن أجل تفسير هذا التباين تفسيراً سوسيوولوجياً يمكن اللجوء إلى عدد من الأسباب:

١ - المعلمون غير الكويتيين أقل دراية وخبرة بالمنهج والمقررات الكويتية؛ لأن بعض المعلمين ما زال حديث العهد بالنظام التربوي في الكويت، وأهل مكة كما يقال أدرى بشعابها. فالمعلمون الكويتيون عاشوا نظامهم التربوي وخبروه عندما كانوا تلامذة وطلاباً في المدرسة وعندما أصبحوا معلمين تارة أخرى يمارسون مهنتهم التربوية في داخل النظام الذي تخرجوا فيه.

٢ - المعلمون الكويتيون أكثر قدرة على التعبير الحرّ بحكم الأجواء الديمقراطية في الكويت، وعلى خلاف ذلك فإن المعلمين غير الكويتيين، الذين يتحدرون من بيئات مختلفة في مستوى تطور الحياة الديمقراطية، قد لا يعبرون بصورة واضحة.

٣ - الروح النقدية السائدة في المجتمع الكويتي - بحكم حرية الصحافة والإعلام والمظاهر الديمقراطية ذات الطابع البرلماني - تجعل الكويتيين أكثر ميلاً للنقد وذلك مقارنة بزملائهم غير الكويتيين.

مناقشة الفروق الإحصائية في البند الثالث: أظهرت نتائج Chi-Square

Tests لقياس دلالة الفروق الإحصائية بين أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنسية وجود فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على البند الثالث أيضاً الذي ينص على الآتي: تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.

بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة في الجدول رقم (٤) ١٤,٨٩٥، وهي أكبر من قيمته الجدولية لدرجتي حرية، وهذه القيمة دالة بالمطلق في مستوى ٠,٠١، ما يعني وجود اختلاف جوهري بين أفراد العينة حول هذه المسألة. فالمعلمون والمعلمات من الجنسية الكويتية أقل ميلاً إلى الاعتقاد بأن المقررات المدرسية تنطوي على الحد الضروري لمفاهيم حقوق الإنسان وموائيقها: يؤكد ٥٥,٩٪ من أفراد العينة الكويتيين أن المقررات المدرسية تفتقر إلى مفاهيم حقوق الإنسان وموائيقها وذلك مقابل ٥٩,٥٪ للمعلمين والمعلمات من الجنسيات العربية. وتفسير هذه الفروق يعود برأينا إلى الأسباب التي ذكرناها في المؤشر السابق.

مناقشة الفروق الإحصائية في البند الرابع: أظهرت نتائج Chi-Square Tests لقياس دلالة الفروق الإحصائية بين أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنسية وجود فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على البند الرابع الذي ينص على الآتي: يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.

بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة ٧٢,٧٠٨، وهي أكبر من قيمته الجدولية لدرجتي حرية، وهذه القيمة دالة بالمطلق في مستوى ٠,٠٠، ما يعني وجود اختلاف جوهري مطلق بين أفراد العينة حول هذه المسألة.

ويتضح أن المعلمين والمعلمات من الجنسية الكويتية يوافقون بدرجة أكبر على القول بأن الطلاب يجهلون بنود الدستور الكويتي ومضامينه: يؤكد ٩٠,٠٪ من أفراد العينة الكويتيين جهل الطلاب بنود الدستور ومضامينه، وتنخفض هذه النسبة إلى ٧٤,٥٪ عند المعلمين والمعلمات من الجنسيات العربية. وهذا يفسر وجود الفروق الدالة إحصائياً بين المجموعتين.

مناقشة الفروق الإحصائية في البند الخامس: أظهرت نتائج Chi-Square Tests وجود فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنسية في الموقف من البند الخامس الذي ينص على العبارة التالية: يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة؛ حيث بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة ٩,٢٩٥، وهي أكبر من قيمته الجدولية لدرجتي حرية، وهذه القيمة دالة بالمطلق في مستوى ١٠. ما يعني وجود اختلاف جوهري بين أفراد العينة حول هذه المسألة: ٥,٨٪ من الكويتيين يرفضون تدريس الدستور وهذه النسبة تتدنى إلى ٣,٤٪ عند غير الكويتيين.

مناقشة الفروق الإحصائية في البند السادس: في البند السادس، كما هو الحال في البنود السابقة التي عولجت، أظهرت نتائج Chi-Square Tests وجود فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنسية الذي ينص على العبارة التالية: حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال. بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة ٢٠,٤٠٦، وهي أكبر من قيمته الجدولية لدرجتي حرية، وهذه القيمة دالة بالمطلق في مستوى ٠,٠٠، وهذا يعني وجود اختلاف جوهري بين أفراد العينة حول هذه المسألة.

ومن أجل تفسير هذا الاختلاف ذي الدلالة الإحصائية بين الكويتيين وغير الكويتيين، تبين ملاحظة المعطيات الإحصائية أن الكويتيين أكثر رفضاً لحقوق الإنسان بوصفها ثقافة غربية قادمة من زملائهم غير الكويتيين: وافق على هذه العبارة بصيغتها النافية لحقوق الإنسان كثقافة غربية ١٧,٤٪ من الكويتيين مقابل نسبة أقل عند غير الكويتيين ١٤,٥٪، وفي التباين بين النسبتين تكمن الفروق الدالة إحصائياً بين الفريقين.

٩/٤ - آراء أفراد العينة في مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفق متغير الاختصاص العلمي:

يأخذ الاختصاص العلمي في هذه الدراسة أهمية كبيرة؛ وذلك لأن حقوق الإنسان بما تقتضيه من فعاليات تربوية ترتبط تربوياً بالاختصاصات الأدبية

والاجتماعية. ومن أجل الكشف عن تأثير هذا المتغير في مواقف المعلمين من تدريس حقوق الإنسان بني الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار كاي مربع Chi-Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات حقوق الإنسان وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي

البند	نص البند	قيمة كاي ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	٦,٠٠٧	٢	٠,٥٠	غير دالة
٢	تفتقر هذه المناهج إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها.	٨,٢٣	٢	٠,٦٦٣	غير دالة
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	١١,٧٢٥	٢	٠,٠٠٣	دالة
٤	يجعل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	٤,٥٦٢	٢	٠,١٠٢	غير دالة
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	٥,٧٠٤	٢	٠,٠٥٨	غير دالة
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	١,٩٤٢	٢	٠,٣٧٩	غير دالة
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	١٦,٧٦٢	٢	٠,٠٠٠	دالة
٨	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	١,٣٠٥	٢	٠,٥٢١	غير دالة
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	١,٦٨٤	٢	٠,٤٣١	غير دالة

تبين نتائج اختبار Chi-Square Tests وجود فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي في البندين الثالث والسابع. وسنناقش طبيعة هذا التباين لكل بند على حدة:

يتضح من الجدول وجود فروق دالة إحصائية في البند الثالث حيث بلغت

قيمة Chi-Square Tests ١١,٧٢٥، وهي أكبر من قيمتها الجدولية لدرجتي حرية في مستوى ٠,٠٥: لقد أفاد ٥٨,٦٪ من المعلمين والمعلمات من ذوي الاختصاصات الإنسانية موافقتهم على أن المقررات المدرسية تمتلك الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها، بينما تنخفض هذه النسبة عند المعلمين والمعلمات من ذوي الاختصاصات العلمية لتصل إلى ٥٣,٩٪. وهذا يعني رفض الفرض الصفري والإقرار بالبديل الذي يقول بأن أفراد العينة من ذوي الاختصاصات الإنسانية أكثر اقتناعاً بأن المقررات تنطوي على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

وفي البند السابع يتضح أن المعلمين والمعلمات ذوي الاختصاصات التطبيقية والعلمية أكثر توجهاً إلى تأكيد الطابع التربوي الإسلامي لحقوق الإنسان: أفاد ٧٤,٢٪ من أعضاء الهيئة التعليمية في الاختصاصات العلمية بالموافقة على مضمون العبارة الواردة في البند السابع، وذلك مقابل ٦٥,٢٪ عند المعلمين من الاختصاصات الإنسانية. وهذا يعني أن الاختصاص العلمي يؤثر في مواقف أفراد العينة ومن ثم فإن المربين من ذوي الاختصاصات الإنسانية أكثر تقبلاً لقيم حقوق الإنسان الوافدة من ذوي الاختصاصات العلمية.

٥/٩ - آراء أفراد العينة في مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفق متغير المحافظة:

تشكل البيئة الاجتماعية للمدرسة واحداً من العوامل المؤثرة في طبيعة الممارسة التربوية، ويكون هذا التأثير أكثر حضوراً في مسألة الممارسة التربوية لحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية؛ فالوسط الاجتماعي الثقافي يولد بيئة خاصة للتعاطي التربوي مع حقوق الإنسان. فالطلاب والتلاميذ يتحدرون من أوساط اجتماعية محددة تتميز بثقافاتها الفرعية وقيمها الاجتماعية، وهم يميلون بطبيعة هذا الانتماء إلى إعادة إنتاج القيم السائدة في وسطهم الاجتماعي الثقافي. فالعقلية الثقافية التي تحكم الوسط الاجتماعي تحاول أن تفرض نفسها في الوسط المدرسي عبر الطلاب والتلاميذ والمعلمين الذين يتحدرون من هذا الوسط الثقافي الاجتماعي أو ذاك. والكويت - كما يلاحظ - تتصف بطابع التنوع الاجتماعي

الثقافي حيث توزع الكويت إدارياً في ست محافظات تتنوع بسماتها وخصائصها الجغرافية والاجتماعية والثقافية، وهي محافظات: الكويت العاصمة، حولي، الفروانية، الأحمدية، الجهراء، ومبارك الكبير. وتمثل هذه المحافظات الأطر الجغرافية للتنوع الثقافي والاجتماعي والقيمي في دولة الكويت.

ومن أجل دراسة تأثير متغير المحافظة في آراء المعلمين والمعلمات أفراد العينة حول طبيعة الممارسة التربوية لحقوق الإنسان في المدرسة الكويتية بني الجدول رقم (٦) الذي يتضمن جدولة لنتائج Chi-Square Tests المحسوبة على أساس إجابات أفراد العينة عن بنود المحاور الأول المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار كاي مربع Chi-Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات حقوق الإنسان وفقاً لمتغير المحافظة

البند	نص البند	قيمة كاي ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى دلالة	طبيعة دلالة
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	٨,٤٠٢	٨	٣,٩٥	غير دالة
٢	تفتقر المناهج الحالية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها.	٦,٩٩٠	٨	٥,٣٨	غير دالة
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	١٥,٤٦٧	٨	٠,٥١	غير دالة
٤	يجعل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	١٦,٥١١	٨	٠,٣٦	دالة
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	١٦,٧٠٩	٨	٠,٣٣	دالة
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	٢١,٠٣٠	٨	٠,٠٧	دالة
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	٨,٣٥١	٨	٤,٠٠	غير دالة
٨	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	١٠,٥٦٤	٨	٢,٢٨	غير دالة
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	١٢,٣٦٥	٨	١,٣٦	غير دالة

يظهر الجدول رقم (٦) تأثير متغير المحافظة في ثلاثة بنود: الرابع والخامس والسادس.

ففي البند الرابع بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة في الجدول ١٦,٥١١ لثمانى درجات حرية، وهي أكبر من قيمته الجدولية، وهذه القيمة دالة في مستوى ٠,٠٣٦، ما يعني وجود اختلاف جوهري بين أفراد العينة حول هذه المسألة. وتعود هذه الفروق إلى اختلاف نوعي في إجابات معلمي العاصمة عن هذا البند مقارنة بالفئات الجغرافية الأخرى.

وفي البند الخامس بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة في الجدول ١٦,٧٠٩ لثمانى درجات حرية، وهي أكبر من قيمته الجدولية، وهذه القيمة دالة في مستوى ٠,٠٣٣، ما يعني وجود اختلاف جوهري بين أفراد العينة حول هذه المسألة: إن أصغر نسبة للموافقة على نص البند الخامس (يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة) يسجل للمعلمين في محافظة حولي؛ حيث بلغت نسبة الموافقين على هذا البند ٨٦,٢٪، تلتها سلسلة من النسب المئوية على إيقاع متصاعد احتلت فيه العاصمة المرتبة الثانية تلتها الجهراء فالفروانية فالأحمدي.

ويتضح عبر هذا التسلسل أن المعلمين الذين يمارسون مهنتهم في المحافظات الكويتية ذات الطابع القبلي أكثر إلحاحاً على تدريس الدستور الكويتي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يفسر هذا التباين؟ لماذا أبدى المعلمون في الأحمدى والجهراء والفروانية موقفاً أكثر إيجابية من غيرهم في تأكيد أهمية تدريس الدستور الكويتي؟ ومن أجل الإجابة عن ذلك يمكن أن نقدم فرضاً قوامه أن المعلمين يشددون على تدريس الدستور الكويتي في المحافظات ذات الطابع القبلي؛ لأنهم يشعرون بضغط الثقافة التقليدية المحملة بقيم متناقضة مع قيم الانتماء للدولة والوطن. وهذا الافتراض يبدو لنا تفسيراً بديلاً للفرض الصفري الذي طرحناه في بداية هذه الدراسة.

وفي البند السادس الذي ينص على العبارة التالية: يجب تعليم الدستور

الكويتي في المدرسة. تأخذ إجابات أفراد العينة طابعاً إحصائياً مشبعاً بالدلالة حيث بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة ٢١,٠٣٠، وهي قيمة دالة في مستوى ٠,٠٧. : إن معلمي محافظة الأحمدية أكثر أفراد العينة رفضاً للفكرة القائلة بأن حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال والناشئة، وفي المقابل نجد معلمي محافظة حولي أقل معارضة لهذا المبدأ، ولكن اتجاه المعارضة يشهد صعوداً في الجهراء فالقروانية فالعاصمة وصولاً إلى الأحمدية. والمهم في هذه المعطيات أن أفراد العينة يوافقون على أهمية تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية بين حدين : أصغرهما ٧١,٥٪ عند معلمي محافظة حولي، وأكبرهما يصل إلى ٨٠٪ عند معلمي محافظة الأحمدية.

٦/٩ - آراء أفراد العينة في مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفق متغير القطاع التعليمي (الخاص - الحكومي):

تختلف طبيعة النظر إلى حقوق الإنسان وفق طبيعة المدرسة من حيث كونها مدرسة حكومية أو خاصة؛ فيلاحظ أن المدارس الخاصة واسعة الانتشار في الكويت بصورة متزايدة و متنوعة جداً؛ فهناك مدارس خاصة بالجاليات الأجنبية والعربية وهناك المدارس الخاصة التي تأخذ طابعاً تربوياً جاذباً للفئات الاجتماعية التي تبحث عن نوعية خاصة في التعليم لأبنائها. ولأن هذه المدارس متأثرة بالطابع العام للثقافة الوطنية التي تنتمي إليها الجاليات المقيمة في الكويت، ولأن بعضها الآخر حمال لقيم الثقافة الغربية، ولاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار المدارس التي تأخذ بالمناهج الغربية الأوروبية أو الأمريكية التي تحمل تسميات براقة تدل على هذا التوجه؛ فإنه يتوجب علينا أن ندرس توجهات المعلمين في هذه المدارس كافة نحو تدريس حقوق الإنسان وإدماجها في التعليم في داخل هذه المدارس كافة. ومن أجل تقديم صورة عيانية واضحة لتأثير متغير القطاع التعليمي في إجابات أفراد العينة أعدّ الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار كاي مربع Chi-Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية
عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات حقوق الإنسان وفقاً لمتغير
القطاع التعليمي (الخاص والحكومي)

البند	نص البند	قيمة كا ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدالة	طبيعة الدالة
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	١,٦٢٣	٢	٠,٤٤٤	غير دالة
٢	تفتقر المناهج الحالية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها.	٥,٢٦٥	٢	٠,٠٧٢	غير دالة
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري ٩,٨٤٢ من مفاهيم حقوق الإنسان.	٩,٨٤٢	٢	٠,٠٠٧	غير دالة
٤	يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	٤٩,٤٢٨	٢	٠,٠٠٠	دالة
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	٤,٩٣٤	٢	٠,٠٨٥	غير دالة
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	٢٤,٣٩٧	٢	٠,٠٠٠	دالة
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	١٤,٥٥٧	٢	٠,٠٠١	دالة
٨	يجب تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	٥,١٥٠	٢	٠,٠٧٦	غير دالة
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	٩,٢٥٠	٢	٠,٦٣٠	غير دالة

يتضح من الجدول رقم (٧) وجود فروق إحصائية دالة في ثلاثة بنود أساسية من بنود المقياس: البند الرابع، والبند السادس، والبند السابع، حيث بلغت قيمة كا^٢ في هذه البنود أقل من قيمته الجدولية لدرجتي حرية في مستوى ٠,٠٥. وستتناول فيما يلي كل بند من هذه البنود الثلاثة بصورة مستقلة.

البند الرابع: يتضح من الجدول أن قيمة كا^٢ بلغت ٤٩,٤٢٨ لدرجتي حرية وهي دالة بالمطلق في مستوى ٠,٠٠، ما يعني أن إجابات أفراد العينة حول هذا البند (البند الرابع) متباينة جوهرياً وأن الفروق الإحصائية الملاحظة فروق دالة إحصائية، ما يعني أن متغير القطاع المدرسي وتوزيع المدارس بين حكومية وخاصة يؤثر في موقف أفراد العينة من وعي الطلاب والدارسين بالدستور الكويتي الذي يمثل شرعة حقوقية مهمة في الحياة السياسية والاجتماعية في الكويت.

ويتضح أن معلمي القطاع الخاص يقرون بأن الطلاب في المدارس الخاصة أقل جهلاً بالدستور الكويتي، وذلك مقارنة بزملائهم في التعليم الحكومي: لقد أعلن ٧١,٥٪ من معلمي التعليم الخاص أن الطلاب يجهلون الدستور الكويتي، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة المعلمين في التعليم الحكومي؛ حيث يعلن ٨٤,٩٪ منهم أن طلابهم يجهلون الدستور الكويتي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يعقل حقاً أن يكون طلاب المدارس الخاصة أكثر وعياً بالدستور الكويتي من زملائهم في المدارس الحكومية؟ ونحن في معرض الإجابة نقول على مبدأ الافتراض: إن المدارس الخاصة تولي اهتماماً أكبر لمبدأ التعليم المدني والديموقراطي وحقوق الإنسان. ويعود ذلك إلى تأثير هذه المدارس بالبيئة الأجنبية التي تؤكد هذا التوجه الإنساني في التربية على حقوق الإنسان.

البند السادس: يؤثر متغير القطاع التعليمي في موقف أفراد العينة من مضمون هذه الفكرة تأثيراً فارقاً، حيث بلغت قيمة كا^٢: ٢٤,٣٩٧ وهي أعلى من قيمتها الجدولية لدرجتي حرية ومستوى دلالة تبلغ ٠,٠٥. ومن أجل تفسير التباين الإحصائي الفارق بين أفراد العينة وفقاً لمتغير القطاع المدرسي يتضح أن معلمي المدارس الخاصة أكثر رفضاً لهذه الفكرة؛ حيث بلغت نسبة الراضين ضمن هذه الفئة ٨٧,٨٪ مقابل ٧٤,٥٪ عند معلمي القطاع الحكومي. وهذا يعني أن معلمي القطاع الخاص أكثر قبولاً لفكرة تعليم حقوق الإنسان وأكثر رفضاً لمقولة إن هذه الحقوق تنم عن ثقافة غربية.

البند السابع: يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب. هذا هو مضمون البند السابع الذي نحن بصدد مناقشة التباين الإحصائي الذي أفرزه المقياس الإحصائي كا^٢. بلغت قيمة كا^٢: ١٤,٥٥٧ وهي قيمة كبيرة نسبياً لدرجتي حرية ودالة في مستوى ٠,٠٠١، وهذا يعني أن الفروق الإحصائية الملاحظة بين إجابات أفراد العينة وفقاً لنوع المدرسة فروق جوهرية ودالة إحصائية.

هذه الفروق تعود إلى موقف إيجابي أكبر عند معلمي القطاع المدرسي

الحكومي من القطاع المدرسي الخاص؛ حيث يوافق ٧٠,٦٪ من معلمي القطاع الحكومي على تعليم الحقوق الإسلامية فحسب دون غيرها، وذلك مقابل نسبة ضئيلة نسبياً للمعلمين في القطاع الخاص ٥٨,٢٪. وتعتبر هذه النتائج عن طبيعة التوجه التربوي الذي يحمل طابعاً دينياً في المدارس الحكومية. ومما لا شك فيه، فإن برامج المدارس الأجنبية ومناهجها تحض على بث قيم وأفكار حقوقية أكثر شمولاً وتعدداً من المدارس الوطنية الحكومية التي يهيمن في داخلها التوجه الديني الصرف.

٧/٩- تأثير طبيعة العمل المهني:

من أجل الكشف عن تأثير هذا المتغير في إجابات أفراد العينة في المحور الأول أعدّ الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار كاي مربع Chi-Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات حقوق الإنسان وفقاً لمتغير طبيعة العمل المهني

البند	نص البند	قيمة كا ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	٧,٧٨٠	٤	١٠٠,٠	غير دالة
٢	تفتقر المناهج الحالية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها.	١١,٦٢٠	٤	٢٠,٠	دالة
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	١٥,٠٨٩	٤	٠٠٥,٠	دالة
٤	يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	١١,٩٩٤	٤	١٧,٠	دالة
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	١٥,٢١١	٤	٠٠٤,٠	دالة
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	٣,٣٢٨	٤	٥٠٥,٠	غير دالة
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	٨,٤٤٩	٤	٠٧٦,٠	غير دالة
٨	يجب تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	٢,٤٠٧	٤	٦٦١,٠	غير دالة
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	٢,٣٦٢	٤	٦٦٩,٠	غير دالة

نلاحظ من الجدول السابق وجود أربعة فروق دالة إحصائية في أربعة بنود من بنود هذا المحور وفقاً لمتغير طبيعة العمل المهني هي: الثاني والثالث والرابع والخامس. ومن أجل مناقشة طبيعة هذه الفروق وتحديد اتجاهها سنقوم فيما يلي بدراسة هذه الفروق وتحديد طبيعتها:

البند الثاني: هل تفتقر المناهج الحالية التي تُدرس في المدرسة الكويتية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها؟ هذا ما تضمنه البند الثاني من المحور الأول، حيث تباينت إجابات أفراد العينة حول هذا السؤال، وأخذ هذا التباين دلالة إحصائية فارقة، حيث بلغ كاً^٢ المحسوب ١١,٦٢٠ في مستوى أربع درجات حرية، وهذه القيمة أكبر من قيمته الجدولية في مستوى ٠,٠٥.

ومن أجل تفسير التباين الإحصائي بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الطبيعة المهنية على هذا البند حسب النسب المئوية، وتبين أن ٣٣,١٪ من مديري المدارس ونوابهم يعارضون فكرة افتقار المناهج إلى مفاهيم حقوق الإنسان مقابل ٢٩,٥٪ عند المعلمين و ٢٢,٨٪ عند الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين. وهذا يعني أن المديرين ومساعدتهم أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن المدرسة تبث مفاهيم حقوق الإنسان. ويرجع ذلك إلى افتراضات عدة، منها:

- أن مديري المدارس يريدون إعطاء صورة أفضل عن مدارسهم بحكم إحساسهم بالمسؤولية التربوية.
- أو أنهم أكثر اطلاعاً من غيرهم بحكم عملهم الإداري على طبيعة ما تؤديه المدرسة بخصوص واقع حقوق الإنسان.
- وفيما يتعلق بالاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين فإننا نعتقد بأنهم أقل صلة بالمناهج والمضامين التي تستوفونها من المعلمين والإداريين. ويضاف إلى ذلك أن الاختصاصيين قد يكونون أكثر نزعة نقدية من المعلمين والمديرين.

البند الثالث: بلغت قيمة كاً^٢: ١٥,٠٨٩ لأربع درجات حرية، وهي دالة في مستوى ٠,٠٠٥. ومن أجل تفسير التباين بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير

طبيعة العمل المهني لأعضاء الهيئة التعليمية يتبين أن ٦٥,٨٪ من المديرين يرون أن المناهج المدرسية تنطوي على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٥٦,٩٪ عند المعلمين، وتبلغ حدها الأدنى ٤٨,١٪ عند الاختصاصيين الاجتماعيين. وهذا يعني أن الإداريين يبدون مسؤوليتهم التربوية في تأكيد حضور حقوق الإنسان في مدارسهم. ومن ثم يمكن التعويل على التفسير الذي قدمناه في الفقرة السابقة لتفسير الفروق الإحصائية.

البند الرابع: يحاول البند الرابع الكشف عن مدى وعي الطلاب أو جهلهم بنود الدستور الكويتي ومضامينه من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية أفراد العينة، حيث ينص هذا البند على الصيغة التالية: يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه. وقد بلغت قيمة كا^٢ ١١,٩٩٤ لأربع درجات حرية، وهي أكبر من قيمتها الجدولية في مستوى ٠,٠٥، وهي دالة تحديداً في مستوى ٠,٠١٧، وهذا يعني أن الفروق بين إجابات أفراد العينة لهذا المتغير هي فروق نوعية وجوهرية. ومن أجل تحديد اتجاه التباين الإحصائي الفارق بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة العمل المهني، حسب النسب المئوية للإجابات، وتبين أن المديرين أكثر إقراراً بجهل الطلاب لمضامين الدستور الكويتي، حيث أقر ٩٢٪ منهم بجهل الطلاب للدستور الكويتي، وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٨٨,١٪ عند الاختصاصيين الاجتماعيين، وبلغت درجتها الدنيا ٨٣,٦٪ عند المعلمين. وهنا نعتقد أن المديرين يستشعرون المسؤولية الفكرية والسياسية في تقصير المؤسسة المدرسية عن أداء دورها في نشر الدستور الكويتي وتعليمه.

البند الخامس: هل يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة؟ هذا ما تضمنه البند الخامس الذي نحن بصدد مناقشة التباين الإحصائي الذي أفرزه الاختبار الإحصائي كا^٢، حيث بلغت قيمة كا^٢: ١٥,٢١١، وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية لأربع درجات حرية في مستوى ٠,٠٥، وهذا يعني أن الفروق الإحصائية الملاحظة بين إجابات أفراد العينة في البند الخامس وفقاً لمتغير طبيعة العمل المهني للمعلمين فروق جوهرية ودالة إحصائية.

وفي التباين الإحصائي الفارق بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة العمل المهني، يتبين أن مديري المدارس أكثر قبولاً لهذه الفكرة، حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٥,٩٪ مقابل ٩١,٨٪ للاختصاصيين الاجتماعيين و ٨٨,٢٪ لمعلمي المدارس. وهذا يعني أن المديرين أكثر قبولاً لفكرة تعليم الدستور الكويتي في المدارس، وهم يتجهون أكثر من غيرهم إلى تطوير المنهاج المدرسي في اتجاه تعليم الدستور الكويتي.

٨/٩ - تأثير متغير عدد سنوات الخبرة:

تتضمن عينة الدراسة تنوعاً في عدد سنوات الخبرة؛ حيث شمل هذا التنوع أربع فئات للخبرة، لذلك بني الجدول رقم (٩) المتضمن نتائج اختبار كا^٢ مربع حول بنود المقياس وفقاً لهذا المتغير:

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار كاي مربع Chi-Square Tests لدلالة

الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات

حقوق الإنسان وفقاً لمتغير طبيعة الخبرة

البند	نص البند	قيمة كا ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	٩,٩١٢	٦	١,٢٨	غير دالة
٢	تفتقر المناهج الحالية إلى مفاهيم حقوق الإنسان وموائيقها.	١٢,٤٠٨	٦	٠,٥٣	غير دالة
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	٣٤,٥١٧	٦	٠,٠٠	دالة
٤	يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	٤,٦٩٢	٦	٠,٥٨٤	غير دالة
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	٢٣,٠٣١	٦	٠,٠١	غير دالة
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	١٠,٠٦٠	٦	١,٢٢	غير دالة
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	٩,٣٥٤	٦	١,٥٥	غير دالة
٨	يجب تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	١٣,١٢٩	٦	٠,٤١	دالة
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	١١,٨٥٧	٦	٠,٦٥	غير دالة

يتضح من الجدول رقم (٩) وجود فروق إحصائية دالة في بندين من بنود هذا المحور وفقاً لمتغير طبيعة الخبرة، وهما: **البند الثالث والبند الثامن**، حيث بلغت قيمة كا^٢ في هذين البندين أقل من قيمته الجدولية لست درجات حرية في مستوى ٠,٠٥. وسنتناول فيما يلي كل بند بصورة مستقلة.

لقد تبينت إجابات أفراد العينة في **البند الثالث**، وأخذ التباين دلالة إحصائية فارقة؛ حيث بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٣٤,٥١٧، وهي أعلى من قيمتها الجدولية لست درجات حرية في مستوى ٠,٠٥. وللكشف عن اتجاه هذا التباين يتضح أن ٦٣,٢٪ من أفراد الفئة الرابعة (١٦ سنة وما فوق) يرون أن المقررات المدرسية تنطوي على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان، بينما تنخفض النسبة إلى ٥٩,٥٪ عند أفراد الفئة الثالثة (١١- إلى ١٥ سنة)، وتبلغ حدها الأدنى ٤٩,٠٪ لأفراد الفئة الثانية (٦ إلى ١٠ سنة)، و تصل إلى ٥٤,٣٪ لأفراد الفئة الأولى الذين تقل سنوات خبرتهم عن خمس سنوات.

يلاحظ عبر الجدول رقم (٩) أنه كلما ازدادت سنوات خبرة أفراد العينة اتجهوا إلى الموافقة على أن المناهج تتضمن الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان. وبعبارة أخرى كلما تدرجنا نزولاً في سلم الخبرة وجدنا رفضاً لفكرة أن المناهج تتضمن الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان، وهذا يعني أن المعلمين الشباب أكثر نزوعاً إلى تعزيز المناهج بحقوق الإنسان، ومن ثم فهم أكثر استشعاراً بغياب الحد الضروري منها في المناهج الحالية، وفي هذا التباين يكمن اتجاه الفروق الإحصائية لصالح نزعة شبابية أكثر حماسة لحقوق الإنسان ومفاهيمها من المعلمين الكهول.

وفي البند الثامن: هل يجب تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة؟ ذلك هو نص **البند الثامن** من المحور الأول الذي نحن بصدد مناقشته. ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى أن الأكثرية الساحقة من أفراد العينة ٨٠,٩٪ يوافقون على مضمون هذه العبارة، وهذا يعني أنهم يوافقون على أهمية تخصيص مادة مستقلة لتدريس حقوق الإنسان. وقد رفض هذه الفكرة نسبة محدودة بلغت ١٠,٩٪ من أفراد العينة، وأعرضت نسبة أقل أهمية بلغت

٨,١٪ عن الإجابة عن السؤال المطروح. وقد بلغت قيمة كا^٢: ١٣,١٢٩، وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية في مستوى ٠,٠٥، لست درجات حرية، وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة الخبرة هي فروق جوهرية ودالة إحصائياً.

ويمكن تحديد اتجاه هذه الفروق الإحصائية، حيث يتضح أن نسبة الموافقة تبلغ حدها الأعلى ٨٣,٣٪ عند أفراد الفئة الثانية (من ٦-١٠ سنة) وعلى التوالي تصل إلى ٨٢,٤٪ في الفئة الثالثة (١١-١٥ سنة)، ثم إلى ٨١,٨٪ للفئة الرابعة (أكثر من ١٦ سنة)، وتبلغ حدها الأدنى ٧٦,٧٪ عند أفراد الفئة الأولى (أقل من خمس سنوات).

ويتضح عبر هذا العرض أن الميل إلى تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان تشدد كلما تم النزول تدريجياً في سلم الخبرة، وهذا يعني أنه كلما كانت الخبرة أكبر ازداد رفض فكرة تخصيص مادة لحقوق الإنسان. ومن ثم فإن فئات المعلمين الشباب (الأقل خبرة) أكثر قبولاً لفكرة تخصيص مادة مستقلة لحقوق الإنسان. ومع ذلك يجب أن نلاحظ حالة استثناء تتعلق بالفئة الأولى (أقل من خمس سنوات) التي أبدت أقل درجة من الموافقة ٧٦,٧٪ على تخصيص مادة لحقوق الإنسان؛ حيث نلاحظ أن أفراد هذه الفئة أبدوا تردداً كبيراً نسبياً وصل إلى ١١,٧٪، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالفئات الأخرى، وهذا يعني أن هذه الفئة لا تمتلك وضوحاً في الرؤية تجعلها قادرة على اتخاذ قرار فيما يتعلق بهذا الموضوع، وبعبارة أخرى فإن أفراد هذه الفئة (الأقل خبرة) هم أيضاً أقل خبرة بقضايا حقوق الإنسان ومسائلها في المدرسة الكويتية.

٩/٩- تأثير متغير الشهادة العلمية:

تتنوع الشهادات العلمية لأفراد العينة في مختلف الاختصاصات بين: دبلوم معهد إعداد المعلمين والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه. ومن أجل أن نقدم

فكرة عن طبيعة توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الشهادة العلمية، والكشف عن تأثير هذا المتغير بني الجدول رقم (١٠):

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار كاي مربع Chi-Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات حقوق الإنسان وفقاً لمتغير الشهادة العلمية

البند	نص البند	قيمة كا ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	١٠,٥١١	٤	٠,٣٣	دالة
٢	تفتقر المناهج الحالية إلى مفاهيم حقوق الإنسان وموائيقها.	٣,٦٧٩	٤	٠,٤٥١	غير دالة
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	١٠,٩٢٣	٤	٠,٢٧	دالة
٤	يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	٨,٧١٣	٤	٠,٦٩	غير دالة
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	٤,١٧٥	٤	٠,٣٨٣	غير دالة
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	٨,٠١٢	٤	٠,٩١	غير دالة
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	٨,١٧٢	٤	٠,٨٥	غير دالة
٨	يجب تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	١٠,٤١٣	٤	٠,٣٤	دالة
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	١,٢٣٧	٤	٠,٨٧٢	غير دالة

يتضح من الجدول رقم (١٠) وجود فروق إحصائية دالة في ثلاثة بنود أساسية من بنود المقياس: الأول والثالث والثامن، حيث بلغت قيمة كا^٢ في هذه البنود أكبر من قيمتها الجدولية في مستوى ٠,٠٥ لأربع درجات حرية. وسنتناول فيما يلي كل بند من هذه البنود الثلاثة بصورة مستقلة:

تباينت إجابات أفراد العينة حول البند الأول، وأخذ التباين فروقاً دالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١٠,٥١١، وهي أعلى من قيمتها

الجدولية لأربع درجات حرية ومستوى دلالة ٠,٠٥، ومن أجل تفسير هذا التباين يمكن القول إن خريجي معهد المعلمين أكثر تأييداً للرأي القائل بأن المدرسة الكويتية تعزز قيم حقوق الإنسان، حيث بلغت نسبة موافقتهم ٨٣,٣٪، بينما تراجعت هذه النسبة عند حاملي شهادات دبلوم التأهيل التربوي إلى ٧٦,٥٪، ووصلت حدها الأدنى إلى ٧٢,٤٪ عند حملة الماجستير أو الدكتوراه. ومن أجل تفسير هذا التباين الجوهرى يمكن القول إن حملة الماجستير أو الدكتوراه أكثر نزوعاً إلى تأكيد ضرورة تعليم حقوق الإنسان، وهذا يعني أنهم أقل رضاً عن واقع تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية. وبمعنى أنهم يمتلكون ربما رؤية نقدية أكثر تشدداً فيما يتعلق بهذه المسألة، من ثم فهم أكثر اطلاعاً على واقع تعليم حقوق الإنسان في بلدان العالم المختلفة بحكم دراستهم في الخارج على الأغلب.

ويتضح أيضاً أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لأعضاء هيئة التعليم كانوا أقل رضاً وقبولاً لواقع الحال في المدرسة الكويتية. وهنا برأينا تكمن الأسباب المفسرة لوجود التباين الإحصائي بين أفراد العينة وفقاً لمتغير الشهادة العلمية ولصالح رفض أكبر لواقع تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

البند الثالث: ينطوي البند الثالث من المحور الأول على الصيغة التالية: تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان: لقد تباينت إجابات أفراد العينة حول السؤال المطروح، وأخذ هذا التباين فروقاً دالة إحصائية، حيث بلغ كاً^٢ المحسوب ١٠,٩٢٣ لأربع درجات حرية، وهذه القيمة أكبر من قيمته الجدولية في مستوى ٠,٠٥؛ فيوافق خريجو معهد المعلمين بنسبة ٦٠,٩٪ على مضمون البند الثالث (المقررات المدرسية تنطوي على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان) كما يظهر الجدول رقم (١٠)، يليهم في تأييد هذه الفكرة حملة دبلوم التأهيل التربوي ٥٦,٢٪، ومن ثم حملة الماجستير أو الدكتوراه بنسبة ٤٨,٣٪، وهذا يعني أنه كلما ارتفع المستوى العلمي لأعضاء الهيئة التعليمية انخفض مستوى رضاهم عن واقع حقوق الإنسان في المناهج المدرسية في المدرسة الكويتية، وهذا يعني - برأينا - تنامي الروح النقدية لحملة الشهادات العليا وتنوع تجربتهم واطلاعهم على هذا الواقع في بلدان أجنبية على الأغلب.

البند الثامن: هل يجب تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة؟ هذا هو نص البند الثامن من المحور الأول. وقد بينا سابقاً أن الأكثرية الساحقة من أفراد العينة توافق على إفراة مادة لحقوق الإنسان، وقد بلغت نسبة الموافقة عند أفراد العينة ٨٠,٨٪، بينما عارضتها نسبة ١١,٠٪ منهم، واتخذ ٨,٢٪ منهم موقف الحياء.

لقد تباينت إجابات أفراد العينة حول هذه المسألة وفقاً لمتغير الشهادة العلمية، وأخذ هذا التباين دلالة إحصائية فارقة، حيث بلغ كا^٢ المحسوب ١٠,٤١٣ في مستوى أربع درجات حرية، وهذه القيمة أكبر من قيمتها الجدولية في مستوى ٠,٠٥. ويتضح بعد حساب النسب المئوية أن ٨٢,٨٪ من حملة الماجستير أو الدكتوراه يؤيدون فكرة تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدارس الكويتية، وتراجع هذه النسبة إلى ٨١,٢٪ عند حاملي شهادة البكالوريوس والتأهيل التربوي، ثم تصل حدها الأدنى ٧٩,٣٪ عند خريجي معهد المعلمين.

ويمكن تفسير هذه النتيجة على منوال ما لاحظناه في البندين السابقين؛ حيث نجد اتجاهاً نقدياً أكبر كلما تدرجنا صعوداً في سلم الشهادات العلمية، ويضاف إلى ذلك تنامي الروح النقدية مع تنامي المستوى العلمي للمعلمين وتنامي الرفض للواقع التربوي باتجاه الأفضل، وقد تجسد ذلك في ميل حملة الشهادات العليا المميز في اتجاه التأكيد على تدريس حقوق الإنسان ورفض الواقع الحالي في اتجاه تعميق حدود هذه التجربة وتأصيلها تربوياً في المدرسة الكويتية. وبعبارة أخرى يمكن القول إنه كلما ارتفع المستوى العلمي لأعضاء الهيئة التعليمية:

- رفضوا الواقع الحالي للمضامين الحقوقية في المقررات المدرسية.
- تنامت لديهم الروح النقدية رفضاً لواقع التربية على حقوق الإنسان بوضعها الحالي أملاً بأفضل إمكانية.
- استبشروا بإمكانية تخصيص مادة منفصلة لهذا المقرر في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان مفهوماً وممارسة في التعليم الكويتي المعاصر.

- تعلق الأمر باتخاذ موقف محدد من قضية حقوق الإنسان، ونجد أن حملة الشهادات العليا (ولاسيما الماجستير والدكتوراه) يتخذون موقفاً واضحاً لا لبس فيه ولا محايدة، وهذا يعني نضجاً كبيراً في تفهم هذه المسألة وقدرة كبيرة في التجاوب مع معطياتها واتجاهاتها.

١٠/٩ - تأثير متغير الاختلاط:

تتنوع المدارس التي يعمل بها أفراد العينة بين مدارس للبنين ومدارس للبنات ومدارس مختلطة. ونقدم فكرة عن طبيعة توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الاختلاط؛ إذ يشكل أفراد العينة العاملون في مدارس البنات نصف أفراد العينة، حيث بلغت نسبتهم ٥٠٪. وتبلغ نسبتهم ٣٧,٦٠٪ في مدارس البنين، ولكن هذه النسبة تتضاءل إلى ١٢,٤٠٪ في المدارس المختلطة. ومن أجل تقديم صورة واضحة لتأثير متغير الاختلاط المدرسي في مواقف أفراد العينة من بنود المقياس أعدّ الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار كاي مربع Chi Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات حقوق الإنسان وفقاً لمتغير الاختلاط

البند	نص البند	قيمة كاي ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان.	١١,٤٠٤	٤	٠,٢٢	دالة
٢	تفتقر المناهج الحالية إلى مفاهيم حقوق الإنسان وموائيقها.	١٥,٤١١	٤	٠,٠٠٤	دالة
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	١٢,٧٤٩	٤	٠,١٣	دالة
٤	يجعل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	١٣,٧٦٤	٤	٠,٠٠٨	دالة
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	٨,٣٠٤	٤	٠,٨١	غير دالة
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	٩,٣٩٤	٤	٠,٥٢	غير دالة

تابع / جدول رقم (١١)

نتائج اختبار كاي مربع Chi Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات حقوق الإنسان وفقاً لمتغير الاختلاط

البند	نص البند	قيمة كا ^٢ المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	١١,٠٠٣	٤	٠,٢٧	دالة
٨	يجب تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	٨,٣١٠	٤	٠,٨١	غير دالة
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	٢٢,٩٦٠	٤	٠,٠٠٠	دالة

يبين الجدول رقم (١١) وجود فروق إحصائية دالة في ستة بنود أساسية من بنود المقياس: الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والتاسع، حيث بلغت قيمة كا^٢ في هذه البنود أكثر من قيمتها الجدولية لأربع درجات حرية في مستوى ٠,٠٥. وسنتناول فيما يلي كل بند من هذه البنود بصورة مفصلة:

في البند الأول: بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١١,٤٠٤، وهي أعلى من قيمتها الجدولية لأربع درجات حرية ومستوى دلالة تبلغ ٠,٠٥. ولتحديد اتجاه هذه الفروق وطبيعتها حسب النسب المئوية، واتضح أن ٧٨,٤٪ من المعلمين في مدارس البنات يوافقون على أن المدرسة الكويتية تعزز قيم حقوق الإنسان، كما يبين أيضاً أن ٧٦,٦٪ من أفراد العينة العاملين في مدارس البنين يوافقون على مضمون هذه الفكرة، بينما تبلغ هذه النسبة حداً الأقصى عند معلمي المدارس المختلطة؛ حيث بلغت ٧٩,٥٪.

ويمكن تفسير هذا التباين على أساس أن غالبية المدارس المختلطة في دولة الكويت، هي مدارس للجانبات الأجنبية، وهذه المدارس تولي اهتماماً أكبر لتعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعود ذلك إلى تأثر هذه المدارس بالبيئة الأجنبية التي تدعم هذا التوجه التربوي في مستوى حقوق الإنسان.

وفي البند الثاني: تباينت إجابات أفراد العينة حول هذا البند تحت تأثير متغير الاختلاط المدرسي، وأخذ هذا التباين دلالة إحصائية فارقة: بلغ كا^٢ المحسوب ١٥,٤١١ في مستوى أربع درجات حرية، وهذه القيمة أكبر من قيمتها الجدولية في مستوى ٠,٠٥. وقد حسبت النسب المئوية، فأتضح أن ٦١,٤٪ من المعلمين في المدارس المختلطة يؤيدون أن المناهج التعليمية فقيرة بمفاهيم حقوق الإنسان، وعلى التوالي أعلن ٦٠,٤٪ من المعلمين في مدارس البنات موافقتهم على هذه الفكرة، وقد بلغت هذه النسبة حداً الأدنى ٥١,٩٪ عند المعلمين في مدارس الذكور. وهذه الفوارق تحدد لنا اتجاه الفروق الإحصائية القائمة بين إجابات أفراد العينة وفقاً لهذا المستوى.

نلاحظ هنا أن نسبة المؤيدين لافتقار المناهج التعليمية لمفاهيم حقوق الإنسان تبلغ قيمتها العليا عند العاملين في المدارس المختلطة. وربما يعود السبب إلى ما ذكرناه من أن المدارس المختلطة في دولة الكويت هي في غالبيتها مدارس للجاليات الأجنبية، وهي تحمل طابعاً غربياً؛ لذلك نجد تأييداً لفكرة افتقار المناهج الكويتية لمفاهيم حقوق الإنسان لأن المعلمين في هذه المدارس يقيسون الحال على منوال ما يجري في العالم الخارجي.

ويمكننا أن نفسر أيضاً النسبة المرتفعة التي لاحظناها عند معلمي مدارس البنات في الموافقة على مضمون هذا البند بأن غالبية المعلمين هم من جنس الإناث، وهن أكثر نزوعاً إلى تدريس حقوق الإنسان من المعلمين الذكور. وقد سبق لنا تحليل عامل الجنس وتأثيره في إجابات أفراد العينة حول هذا البند، ووجدنا أن عامل الجنس يتدخل ويؤثر في موقف الإناث بإيجابية أكثر من الذكور فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وهذا يعود - برأينا - إلى إحساس مضمّر عند المعلمات الإناث بأهمية حقوق الإنسان، لأن حقوق الإنسان ترتبط بحقوق المرأة، ومن ثم فإن تعزيز حقوق الإنسان يؤدي إلى تعزيز حقوق المرأة.

في البند الثالث: تباينت إجابات أفراد العينة حول هذا البند وفقاً لمتغير الاختلاط، وأخذ هذا التباين وفقاً لاختبار كا^٢ دلالة إحصائية فارقة، حيث بلغ كا^٢ المحسوب ١٢,٧٤٩ في مستوى أربع درجات حرية، وهذه القيمة أكبر من

قيمتها الجدولية في مستوى ٠,٠٥. ومن أجل تفسير الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الاختلاط المدرسي، ومن أجل الكشف عن طبيعة هذا التباين، حسبت النسب المئوية، واتضح أن نسبة الموافقين بلغت ٦٠,٤٪، ويولي المعلمين في هذه المدارس المعلمون في مدارس البنين؛ حيث بلغت نسبة المؤيدين في هذه الفئة ٥٨,٢٪ وتدنّت هذه النسبة إلى ٥٥,٣٪ عند المعلمين العاملين في مدارس البنات. وهنا في اتجاه هذا التباين تكمن دلالة الفروق الإحصائية المعلنة.

في البند الرابع: حول مدى وعي الطلاب ببند الدستور الكويتي ومضامينه، بلغت قيمة كا^٢ ١٣,٧٦٤ لأربع درجات حرية، وهي دالة في مستوى ٠,٠٠٨، وهذا يعني أن إجابات أفراد العينة حول هذا البند متباينة جوهرياً، وأن الفروق الإحصائية الملاحظة فروق دالة إحصائية. ومن أجل تفسير الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الاختلاط المدرسي، حسبت النسب المئوية، واتضح أن أدنى نسبة موافقة كانت في المدارس المختلطة ٧٩,٤٪. وهذا يعني أن المدارس المختلطة أكثر عناية بالدستور الكويتي نسبياً من مدارس البنات ومدارس البنين. ونلاحظ هذه الفروق أيضاً بين مدارس البنين والبنات؛ حيث كانت نسبة الموافقة من قبل المعلمين في مدارس البنات أكثر من نسبة الموافقين في مدارس البنين.

وفي البند السابع: بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لهذا المتغير؛ حيث بلغت قيمة كا^٢ ١١,٠٠٣ لأربع درجات حرية، وهي دالة في مستوى ٠,٠٢٧، وهذا يعني أن إجابات أفراد العينة حول هذا البند (البند السابع) متباينة جوهرياً.

ومن أجل تفسير الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الاختلاط المدرسي، وللكشف عن طبيعة هذا التباين حسب النسب المئوية؛ حيث اتضح أن هذا التباين يعود إلى موافقة أكبر بلغت ٧٠,٩٪ عند معلمي مدارس الذكور، وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٦٩,٠٪ عند معلمي مدارس البنات، ثم تراجعت إلى ٦٢,٧٪ عند المعلمين في المدارس المختلطة.

ويتضح أن الفروق تعود إلى التباين بين أفراد المجموعتين الأخيرتين (بنات وبنين) من جهة، وبين مجموعة المعلمين في المدارس المختلطة الذين أبدوا قبولاً أقل لهذه الفكرة من جهة أخرى. ومن أجل تفسير هذه الفروق يمكن القول إن المعلمين الذين يتحدثون في الغالب من أصول إسلامية يعتقدون أن التراث الإسلامي غني بحقوق الإنسان، ولا سيما في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وفي عهد الخلفاء الراشدين، ومن ثم فإن قيم حقوق الإنسان تشهد غياباً الآن بسبب جملة من الظروف التاريخية والمتغيرات السياسية. وأنه من وجهة نظرهم يتوجب على التربية العربية أن تستوحي قيم حقوق الإنسان من التراث العربي الإسلامي فحسب لما يتميز به من غنى وأصالة.

وفي البند التاسع: بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٢٢,٩٦٠ لأربع درجات حرية وهي دالة بالمطلق في مستوى ٠,٠٠٠. ومن أجل تفسير الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الاختلاط المدرسي، وللكشف عن طبيعة هذا التباين حسبت النسب المئوية، واتضح أن هذه الفروق تصب في صالح موافقة أكبر عند معلمي المدارس المختلطة مقارنة بمعلمي مدارس البنات ومدارس البنين: بلغت نسبة الموافقة على إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية ٩٠,٥٪ عند معلمي المدارس المختلطة، و٨٩,٣٪ عند المعلمين في مدارس البنات، مقابل ٨٢,٢٪ عند المعلمين في مدارس البنين.

عاشراً - رؤية نقدية جامعة:

من أجل تقديم رؤية شمولية لمجمل معطيات المقياس، بني الجدول رقم (١٢) الذي يستعرض النسب المئوية لإجابات أفراد العينة على مؤشرات المقياس التسعة. ويلاحظ من معطيات الجدول رقم (١٢) وجود نوعين من المؤشرات: حيث ترمز المؤشرات الأربعة الأولى إلى معطيات الواقع كما يراه أفراد العينة، بينما تعبر المؤشرات الخمسة الباقية عن رأي أفراد العينة واتجاهاتهم نحو تعليم حقوق الإنسان وما يحذو حذوها ويتعلق بها.

جدول رقم (١٢) إجابات أفراد العينة على مؤشرات المحور الأول

رقم	بنود المقياس	موافق %	محايد %	معارض %	مجموع %
١	تعزز المدرسة الكويتية قيم ومبادئ حقوق الإنسان.	٧٧,٧	٩,٦	١٢,٧	١٠٠
٢	تفتقر المقررات المدرسية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها.	٥٧,٣	١٣,٥	٢٩,٢	١٠٠
٣	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان.	٥٧,٠	١٩,٨	٢٣,٢	١٠٠
٤	يجهل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه.	٨٤,٩	٦,٦	٨,٥	١٠٠
٥	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة.	٨٩,٢	٥,٧	٥,١	١٠٠
٦	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال.	١٦,٥	٧,٣	٧٦,٢	١٠٠
٧	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب.	٦٨,٩	٥,٥	٢٥,٦	١٠٠
٨	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة.	٨٠,٩	٨,٢	١٠,٩	١٠٠
٩	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.	٨٦,٨	٥,٢	٨,٠	١٠٠

ويتضح عبر الجدول رقم (١٢) أن المظاهر السلبية لواقع تعليم حقوق الإنسان تتبدى في المؤشرين الثاني والرابع من المؤشرات الأربعة الواقعية أي الدالة على الواقع؛ إذ يعلن ٥٧,٣٪ من أفراد العينة أن المقررات المدرسية الحالية تفتقر إلى مفاهيم حقوق الإنسان (المؤشر الثاني)، ويدق أفراد العينة ناقوس الخطر عندما يعلن ٨٤,٨٪ منهم أن الطلاب يجهلون بنود الدستور الكويتي ومضامينه، ومما لا شك فيه أن الدستور الكويتي هو أكثر التشريعات غنى وتضمناً لحقوق الإنسان والمفاهيم المتعلقة بها.

وترمز بيانات المؤشر الأول إلى اتجاه إيجابي لآراء أفراد العينة حول تعليم حقوق الإنسان وتأسيسها: يعلن ٧٧,٧٪ من أفراد العينة أن المدرسة الكويتية

تعزز قيم حقوق الإنسان ومبادئها. ويتجلى هذا الجانب الإيجابي أيضاً في اتجاهات أفراد العينة نحو وجوب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة؛ حيث يعلن ٨٩,٢٪ منهم وجوب تعليم الدستور الكويتي في المؤسسة المدرسية.

وتتبدى الرؤية الإيجابية لأفراد العينة أيضاً إزاء حقوق الإنسان في المؤشر السادس؛ حيث يعلن ٧٦,٢٪ منهم رفضهم لمقولة إن حقوق الإنسان ثقافة غربية، وهذا يعني أن ٧٦,٢٪ يوافقون على تدريس حقوق الإنسان على الرغم من مرجعيتها الغربية، وهذا التوجه ينم عن وعي متعاظم بأهمية تعليم حقوق الإنسان بغض النظر عن مرجعيتها الغربية.

ومن المظاهر المهمة والإيجابية في مواقف أفراد العينة أن نسبة كبيرة منهم بلغت ٨٠,٩٪ يوافقون على تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة، ولكن هذا التوجه الإيجابي يبلغ ذروته في موقف أفراد العينة من دمج مضامين حقوق الإنسان في المواد الاجتماعية؛ حيث بلغت نسبة الموافقين على ذلك ٨٦,٨٪.

وبصورة عامة يمكن القول إن أفراد العينة يظهرون توجهاً إيجابياً على الإجمال نحو تعليم حقوق الإنسان والقيم التي ترتبط بها في المدرسة الكويتية. وهناك إصرار على أهمية تعليم هذه الحقوق والشرعات الوطنية التي تجسدها مثل الدستور الكويتي.

١ - تأثير متغير الجنس: وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة، فإن الدراسة قد بينت لنا أن متغير الجنس قد أثر في إجابات أفراد العينة على أربعة بنود في المقياس، ويتضح أن تأثير الجنس تبدى في أربعة مؤشرات، وأن اتجاه الفروق يصب لصالح موقف إيجابي أكثر أهمية للإناث من الذكور في مسألة تعليم حقوق الإنسان. فالإناث أكثر نزوعاً إلى تدريس حقوق الإنسان، وأكثر ميلاً إلى رفض الواقع القائم لوضعية تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

٢ - تأثير متغير الجنسية: بينت لنا الدراسة أن متغير الجنسية أثر في

إجابات أفراد العينة في خمسة بنود من بنود المقياس وهي: الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس. كما بينت الدراسة أن اتجاه هذه الفروق يصب في موقف إيجابي أكبر لصالح الكويتيين، وهذا يعني أن الكويتيين أكثر نزعة لتعليم حقوق الإنسان ومضامين الدستور الكويتي في المدرسة. والكويتيون يفضلون - دون غيرهم من الوافدين - تعليم قيم حقوق الإنسان ومفاهيمها من مصادر إسلامية بدرجة أكبر من المصادر والمرجعيات الثقافية الغربية.

٣ - تأثير متغير الاختصاص العلمي: فيما يتعلق بتأثير متغير الاختصاص العلمي في إجابات أفراد العينة، يبين اختبار كا^٢ أن هذا المتغير قد أثر في بندين من بنود المقياس، هما: الثالث والسابع. ويتضح أن أفراد العينة خريجي العلوم التطبيقية يرفضون الواقع الحالي لمستوى تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية بدرجة أكبر من زملائهم في العلوم الإنسانية: فالمعلمون من خريجي العلوم التطبيقية يرون بدرجة أكبر من زملائهم في العلوم الإنسانية أن المقررات الدراسية في المدرسة الكويتية غير مشبعة كما يجب بمضامين حقوق الإنسان (البند الثالث)، هذا من جهة، وبالمقابل فإنهم يتشددون في مسألة المرجعية الثقافية لحقوق الإنسان بدرجة أكبر من المعلمين ذوي الاختصاصات الإنسانية من جهة أخرى.

٤ - تأثير متغير المحافظة: يؤثر متغير المحافظة في إجابات أفراد العينة على ثلاثة بنود أساسية: هي الرابع والخامس والسادس. فمعلمو العاصمة يرون أن الطلاب يجهلون بنود الدستور الكويتي ومضامينه بدرجة أكبر من زملائهم في المحافظات الأخرى (البند الرابع). وعلى خلاف ذلك فإن معلمي المحافظات الأخرى (غير العاصمة) يقرون بضرورة تعليم الدستور الكويتي في المدرسة أكثر من زملائهم في العاصمة (البند الخامس). وعلى التوالي فإن معلمي المحافظات أكثر رفضاً لفكرة تعليم حقوق الإنسان بمرجعيتها الغربية (البند السادس)، ويتضح أن معلمي المحافظات أكثر تأثراً بالثقافة التقليدية الراضية لمضامين الثقافة الغربية بصورة عامة.

٥ - تأثير متغير القطاع التعليمي (الخاص - الحكومي): أما بالنسبة لتأثير متغير القطاع التعليمي في إجابات أفراد العينة، فبيّن اختبار كا^٢ أن هذا المتغير قد أثر في ثلاثة بنود من بنود المقياس: الرابع والسادس والسابع. ويتضح لنا أن أفراد العينة المعلمين في القطاع الحكومي أقل رضاً عن واقع تعليم بنود الدستور الكويتي ومضامينه من زملائهم في المدارس الخاصة، إضافة إلى ذلك يتبين لنا أنهم أكثر نزوعاً إلى رفض الحقوق ذات المرجعية الغربية؛ وأكثر إلحاحاً على تعليم الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية دون غيرها من الشرائع المدنية.

٦ - تأثير متغير طبيعة العمل المهني: تبين المعطيات الإحصائية أن متغير طبيعة العمل المهني والإداري يؤثر في أربعة بنود: الثاني والثالث والرابع والخامس. حيث يعلن الإداريون أكثر من غيرهم أن المقررات المدرسية تنطوي على الحد الضروري من حقوق الإنسان (البند الثالث) وأن الطلاب يجهلون بنود الدستور الكويتي ومضامينه (البند الرابع)، وأنه يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة (البند الخامس)، وفي المقابل فإن المعلمين يقرون بدرجة أكبر من الإداريين بأن المناهج تفتقر إلى مفاهيم حقوق الإنسان (البند الثاني). ويتضح أن الإداريين أكثر حماسة لقضايا الدستور الكويتي وأكثر انغلاقاً فيما يتعلق بمضامين حقوق الإنسان بعمامة في المدرسة.

٧ - تأثير سنوات الخبرة: وقد تبين لنا أن متغير سنوات الخبرة يؤثر في البندين الثالث والثامن تأثيراً ينطوي على دلالة إحصائية. لقد تبين لنا أنه كلما ازدادت سنوات خبرة أفراد العينة اتجهوا إلى الموافقة على أن المناهج تتضمن الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان (البند الثالث)، وعلى خلاف ذلك فإنه يتضح - عبر هذا العرض - أن الميل إلى تخصيص مادة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان تشتد كلما تم النزول تدريجياً في سلم الخبرة، وهذا يعني أنه كلما كانت الخبرة أكبر ازداد رفض فكرة تخصيص مادة لحقوق الإنسان، وأن فئات

المعلمين الشباب (الأقل خبرة) أكثر قبولاً لفكرة تخصيص مادة مستقلة لحقوق الإنسان من المعلمين ذوي الخبرة (البند الثامن).

٨ - تأثير متغير الشهادة العلمية: أثر متغير الشهادة العلمية تأثيراً جوهرياً ذا طبيعة إحصائية دالة في ثلاثة بنود: الأول والثالث والثامن. وتعود هذه الفروق إلى موقف إيجابي أكبر عند المعلمين حملة دبلوم معهد المعلمين من واقع تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية قياساً إلى المعلمين من حملة البكالوريوس والدكتوراه (البندين الأول والثالث). وعلى خلاف ذلك أبدى حملة الشهادات العلمية العليا (بكالوريوس وماجستير ودكتوراه) موافقة أكبر على تخصيص مقرر مستقل لتدريس حقوق الإنسان (البند الثامن).

٩ - تأثير متغير الاختلاط: تبين الدراسة أن متغير الاختلاط كان أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في إجابات أفراد العينة، حيث اتضح هذا التأثير الجوهري وفقاً لاعتبارات الاختبار الإحصائي كا^٢ في ستة بنود: الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والتاسع. ويمكن تحديد اتجاه هذا التأثير بمرجعية الموقف الإيجابي الذي اتخذته المعلمون في المدارس المختلطة من أربعة بنود أساسية: لقد أعلن المعلمون في المدارس المختلطة بدرجة أكبر من غيرهم أن المدرسة الكويتية تعزز حقوق الإنسان (البند الأول)، وأن المناهج الحالية تفتقر إلى مفاهيم حقوق الإنسان (البند الثاني)، وأن المقررات المدرسية تنطوي على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان (البند الثالث)، وأنه يجب إدراج حقوق الإنسان في المواد الاجتماعية (البند التاسع). وعلى خلاف ذلك يعلن المعلمون في مدارس البنات أكثر من غيرهم (من معلمي المدارس المختلطة والبنين) أن الطلاب يجهلون بنود الدستور الكويتي ومضامينه (البند الرابع)، وعلى التوالي يعلن معلمو مدارس الذكور أكثر من غيرهم أنه يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب (البند السابع).

جدول رقم (١٣)

صورة إجمالية للفروق الدالة إحصائياً وفقاً لاختبار كا^٢ لإجابات
أفراد العينة على بنود المحور الأول وفقاً للمتغيرات المستقلة:
تقاطع المتغيرات المستقلة التسعة مع بنود المقياس التسعة
وفقاً للفروق الدالة إحصائياً

متغيرات بنود	الجنس	الجنسية	الاختصاص العلمي	المحافظة	القطاع المدرسي	طبيعة العمل	الخبرة	الشهادة العلمية	الاختلاط	المجموع
١								*	*	٢
٢	**	**				*			**	٤
٣	*	**	**			**	**	*	*	٧
٤		**		*	**	*			**	٥
٥	*			*		**				٣
٦		**		**	**					٣
٧			**		**				*	٣
٨						*	*	*		٢
٩	**							**	**	٢
المجموع	٤	٤	٢	٣	٣	٤	٢	٣	٦	٣١

ويتبين عبر هذا الجدول أن أكثر بنود المقياس تأثراً بالمتغيرات المستقلة هو البند الثالث الذي يشتمل على النص التالي: "تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان"، وقد تأثر هذا البند تأثراً جوهرياً ونوعياً بثمانية متغيرات من أصل عشرة، وهي: الجنس والجنسية والاختصاص العلمي وطبيعة العمل والخبرة والشهادة العلمية والاختلاط. وهذا يعني أن الاختلاف حول مدى شمول المقررات المدرسية للحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان هو اختلاف جوهري يثير الجدل في مختلف المستويات والمتغيرات.

ويشغل البند الرابع (يجعل طلابنا بنود الدستور الكويتي ومضامينه) المرتبة الثانية؛ إذ تأثر بخمسة متغيرات: الجنسية وطبيعة العمل والقطاع المدرسي والمحافظة والاختلاط.

ثم يحتل البندان الثاني والخامس المرتبة الثالثة على السواء؛ حيث تأثر البند الثاني (تفتقر المناهج الحالية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها) بأربعة متغيرات هي: الجنس والجنسية وطبيعة العمل والاختلاط. أما البند الخامس (يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة) فقد تأثر بثلاثة متغيرات: الجنس والمحافظة وطبيعة العمل.

وتأخذ البنود المتبقية وهي (السادس والسابع والثامن) المرتبة الرابعة؛ حيث تأثر كل منها بثلاثة متغيرات. وفي النهاية احتل البندان الأول والتاسع المرتبة الأخيرة، حيث تأثر كل منهما بمتغيرين، الجدول رقم (١٣).

ويبين الجدول السابق أن متغير الاختلاط المدرسي أكثر المتغيرات تأثيراً في إجابة أفراد العينة وموقفهم من بنود المقياس: لقد أثر هذا المتغير في ستة بنود تأثيراً فارقاً. ويأتي هذا المتغير من حيث التأثير متغيرات: الجنس والجنسية وطبيعة العمل، حيث أثر كل منها في أربعة بنود من بنود المقياس، وتأتي المتغيرات الثلاثة التالية: المحافظة والقطاع التعليمي والشهادة العلمية في المرتبة الثالثة من حيث تأثيرها في إجابات أفراد العينة، حيث أثر كل منها في ثلاثة بنود تأثيراً يتصف بجوهريته ونوعيته الفارقة؛ وأخيراً يأتي متغير الخبرة والاختصاص العلمي في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير؛ إذ يؤثر كل منهما في بندين فقط من بنود المقياس تأثيراً ذا دلالة إحصائية فارقة.

ويمكن القول من حيث المبدأ إنه وفقاً لإحصائية خاصة بالجدول رقم (١٣) فإن ٣٨٪ من إجابات أفراد العينة كانت متأثرة تأثيراً إحصائياً فارقاً حيث بلغت نسبة مربعات الجدول تسعين مربعاً، وكان مجموع المربعات الدالة على فروق إحصائية ٣٤ مربعاً؛ ولحساب مساحة التأثير قُسِّم مجموع المربعات التي تنطوي على دلالة إحصائية، وهي ٣٤ مربعاً، على مجموع مربعات الجدول

البالغة ٩٠ مربعاً، ثم ضرب الناتج بمائة، فحصلنا على النسبة المئوية، وهي ٣٨٪ من مساحة المربع. وهذا يعني في نهاية الأمر أن الدراسة برهنت أن ٣٨٪ من الفروض المطروحة هي فروض بديلة؛ أي أنه لم تتحقق الفروض الصفرية المطروحة في بداية هذه الدراسة.

حادي عشر - توصيات البحث:

تأسيساً على النتائج التي أفرزتها الدراسة الحالية يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التالية:

- العمل على تعريف الطلاب والناشئة بالدستور الكويتي ووضعه في متناول الطلاب والمعلمين؛ لما يتضمنه من قيم ومضامين حقوقية وديموقراطية تتسم بطابع الضرورة والأهمية.
- تأكيد تخصيص مقرر لحقوق الإنسان في مختلف المدارس بمستويات مختلفة متكاملة.
- إغناء المواد والمقررات الأدبية والاجتماعية بمضامين حقوقية وتسامحية وديموقراطية تؤدي إلى تطوير الوعي بالمعاني النبيلة للقيم الإنسانية والحقوقية.
- تأكيد الفعاليات التربوية ذات الطابع الديموقراطي والإنساني في مختلف مناحي الحياة المدرسية والنشاطات التربوية الفعالة في حياة الطلبة وممارساتهم التربوية اليومية.
- تخصيص يوم مدرسي للذاكرة في حقوق الإنسان والدستور الكويتي في اتجاه بناء وعي طلابي مؤمن بهذه الحقوق وقادر على ممارستها.
- تأكيد الشرعات الدولية لحقوق الطفل والمرأة والمعوقين وتخصيص يوم مدرسي في المدارس الابتدائية يكرس لحقوق الطفل.
- إغناء نصوص التربية الإسلامية بالقيم الإسلامية التسامحية والإنسانية التي تركز على نبذ العنف والإرهاب وتأكيد قيم السلام والمحبة والتسامح.

- إجراء دراسات معمقة في مجال حقوق الإنسان في الكويت لتشمل جميع قطاعات الحياة الاجتماعية من أجل تقديم صورة تربوية وسوسيولوجية أكثر شمولاً لحقوق الإنسان في المجتمع.
- الاستفادة من جميع الخبرات الدولية والعربية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز قيم السلام والتسامح ونبذ العنف.
- تأهيل المعلمين والمربين تأهيلاً علمياً متقدماً في تعرف أفضل الطرق في تعليم حقوق الإنسان وتأكيد القيم الديمقراطية في وعي الناشئة.
- توجيه جانب مهم من الفعاليات الإعلامية في الكويت في اتجاه تعزيز تصورات الأطفال والناشئة بمضامين حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية المؤسسة لها.
- تخصيص مقرر جامعي في جامعة الكويت والمؤسسات التعليمية الجامعية لتدريس حقوق الإنسان والتعريف بأحدث مستجداته عربياً وعالمياً.
- عقد مؤتمرات طلابية حول مسألة حقوق الإنسان وأشكال تداولها تربوياً واجتماعياً.

المراجع والمصادر

أولاً - المراجع والمصادر العربية:

- أحمد خليفة بوشرباك، (١٩٩٥م)، حقوق الإنسان وحياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر، التربية الجديدة، عدد ٥٨.
- حسن علي الإبراهيم، (١٩٩٤ - ١٩٩٥م)، تربية التسامح وضرورات التكافل الاجتماعي الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر، الكويت.
- حسن علي عبد اللطيف، (١٩٩٥م)، حقوق الإنسان وحياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين، التربية الجديدة، عدد ٥٨، ص ص (٨٧-١٠٣).
- خلدون النقيب، (١٩٩٣م)، المشكل التربوي والثورة الصامتة، المستقبل العربي، عدد ١٧٤، آب / أغسطس، (ص ص ٦٧-٨٦).
- ديوبولد ب فان دالين، (١٩٩٦م)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وسلمان الخضري الشيخ وطلعت منصور غبريال، مكتبة الأنجلو المصرية.
- زايد الحارثي، (١٩٩٢م)، بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة.
- سعاد محمد الصباح، (١٩٩٧)، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الصفاة، الكويت، الطبعة الثانية.
- عادل شعبان، (١٩٧٢م)، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأصول هذه الحقوق في الإسلام، عالم الفكر، العدد ٣، أكتوبر/نوفمبر/ديسمبر، (ص ص ١٧٧-٢٠٢).
- عمران البخاري، (١٩٩٥م)، التربية على حقوق الإنسان والديموقراطية في التعليم الثانوي، التربية الجديدة، عدد ٥٨.
- فتحي يوسف مبارك، (أكتوبر ١٩٨٧م)، حقوق الإنسان في منهج

- التاريخ للصف الثالث الثانوي الأدبي (دراسة تحليلية)، صحيفة التربية، العدد ١، السنة التاسعة والثلاثون.
- فيليسا تبيتس، نماذج في طور البروز لتعليم حقوق الإنسان، <http://usinfo.state.gov/journals/itdhr>
- قاسم الصراف، (١٩٩٥م)، المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية، مجلة التربية، عدد ١٣، إبريل/نيسان، (ص ص ٦-١٤).
- لبنى القاضي، التسامح في التنشئة الاجتماعية للأطفال، ضمن: تربية التسامح وضرورة التكافل الاجتماعي، (١٩٩٤)، ص ص ٩٣-١١٥، الكتاب السنوي العاشر.
- محمد توفيق سلام، (١٩٩٥م)، نادية محمد عبد المنعم، واقع حقوق الإنسان وحياته الأساسية بالتعليم الثانوي في مصر وصيغة تطويره، التربية الجديدة، عدد ٥٨، ص ص (١٣٩-١٤٩).
- محمد سعيد هيكل، (١٩٩٥م)، تدريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في المرحلة الثانوية، التربية الجديدة، العدد ٥٨، ص ص (٢٧-٣٣).
- مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان الديمقراطية، التربية الجديدة، (١٩٩٥م)، عدد ٥٨، ص ص (٢٠٥-٢١٢).
- مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان، التربية الجديدة، (١٩٩٥م)، عدد ٥٨، ص ص (٢٠٥-٢١٢).

ثانياً - المراجع والمصادر الإنجليزية:

- Andreopoulos, George J. (1997), and Richard Pierre Claude, eds. Human Rights Education for the Twenty-first Century. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- BELARBI, Aicha. (1995), Quels droits de l'homme dans les manuels scolaires: cas de l'enseignement fondamental au Maroc/Aicha Belarbi. [S.l.]: [s.n.].

- BERBERAT, Marc-Alain. (1989), Une Education pour les droits de l'homme, In: L'Education des droits de l'homme dans l'école maghrébine. Casablanca: Confédération démocratique du Travail, pp. 37-40.
- Brown, Margot. (2000), Our World, Our Rights: Teaching About Rights and Responsibilities in the Elementary School. New York: Amnesty International USA.
- Djangi Ahmad R. (1993), Racism In Higher Education, Paper presented at the annual meeting of the American psychological association, Toronto-Canada.
- KEFI, Fayza. (1992), Le Droit à l'éducation et l'enseignement des droits de l'homme/Fayza Kefi. Tunisie: Ministère de l'Information.
- SECK, Mustapha M. (1992), Education aux droits de l'homme: nouvelles idées et horizons In: Revue tunisienne des sciences sociales, No 108.
- WEBER, Louis. (1989), Quel équilibre trouver, dans l'enseignement des droits de l'homme, entre le caractère universel des principes relatifs à ces droits, et leur mise en forme concrète dans le contexte historique, social et culturel de chaque pays - In: L'Education des droits de l'homme dans l'école maghrébine. Casablanca: Confédération démocratique du Travail.
- YANG Julia. Chilly campus climate. (1992), qualitative study on white racial identity development attitudes, University of Pennsylvania (Research report), Pennsylvania.